

نشرة مارمور

التمويل الجماعي

مقابلة مع الدكتور شهاب مرزبان

رأي خبير

مناف الهاجري، الرئيس التنفيذي لشركة
المركز المالي الكويتي "المركز"

نفت أرخص - هل سيدوم؟

أبرز بحوث ودراسات المركز

شركات الطيران الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي

الشركات العائلية في دول مجلس التعاون

قرار فتح الأسواق السعودية - ما هي تداعياته؟

الخيارات السياسية لمشاركة المواطنين الكويتيين في سوق
العمل بالقطاع الخاص

فهرس

4	مقدمة
5	التمويل الجماعي
9	رأي خبير
13	نقط أرخص- هل سيدوم؟
16	شركات الطيران الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي
18	الشركات العائلية في دول مجلس التعاون
20	قرار فتح الأسواق السعودية – ما هي تداعياته؟
23	الخيارات السياسية لمشاركة المواطنين الكويتيين في سوق العمل بالقطاع الخاص
26	تحديث للقوانين التنظيمية في دول التعاون- الربع الرابع 2014
31	لمحة عن بعض البيانات الاقتصادية في دول المنطقة
32	مكتبتنا

مقدمة



أهلاً بكم في نشرة "مارمور" للربع الرابع من 2014.

اتسم عام 2014 في دول مجلس التعاون الخليجي بالمساعي الموجهة نحو مزيد من التنوع الاقتصادي القائم على القطاع الخاص، في ظل بروز الشركات الصغيرة والمتوسطة بشكل كبير. وانطلاقاً من هذا المشهد، سلطنا الضوء على هذا الموضوع، من خلال إجراء مقابلة مع الدكتور شهاب مرزبان، المؤسس المشارك والمدير الشريك في "شكرة" ومقرها مصر. ويوضح الدكتور مرزبان كيف يمكن للتمويل الجماعي كمفهوم أن يساعد في تمويل

الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم. وفي مقابلة أخرى، يتحدث الرئيس التنفيذي لشركة المركز المالي الكويتي، السيد/ مناف الهاجري، حول نوع الإجراءات السياسية والإصلاحات اللازمة لتوجيه الكويت خلال هذا الفترة التي تتسم بالاضطراب الاقتصادي العالمي.

وتضمنت النشرة كذلك، تحليلاً حول هبوط أسعار النفط. ففي ظل التراجع المستمر لأسعار النفط في الأسواق العالمية، ظهرت مخاوف مبررة عما يحمله المستقبل بالنسبة لتسعير هذه السلعة الاستراتيجية. ويحلل البحث الذي أجرته هذه النشرة الاتجاهات الرئيسية في محاولة لفهم التطور السريع للأحداث في سوق النفط. ولا يسعنا إلا القول أن أسعار النفط لا تزال تحمل لنا مفاجآت، بينما تخلق العديد من التطورات التحولية على ضوئها.

وتقدم النشرة أيضاً استعراضاً مختصراً عن قطاع الطيران رخيص التكلفة في منطقة الخليج. وباعتباره قطاعاً ناشئاً، تملك شركات الطيران الخليجية رخصة التكلفة الإمكانية للنمو بقوة إذا ما وفرت له أطر عمل تنظيمية مناسبة. وفي بحث مختصر آخر، قمنا بتحليل شريحة الشركات العائلية في دول التعاون، التي تشكل أكثر من 90% من القطاع الخاص في المنطقة. وتدور الفكرة الرئيسية حول خطوات انتقال السلطة في إدارات هذه الشركات، التي تعد ضرورية لضمان النجاح.

وتطرقت النشرة إلى آثار انفتاح سوق الأسهم السعودية واعتبرتها هامة. إذ قد تجذب أكبر وأقدم بورصة في المنطقة جراء انفتاحها استثمارات بواقع 20 مليار دولار فوراً. ومع ذلك، نلاحظ أن هناك العديد من الخطوات التي لا بد من اتخاذها قبل ضم السعودية لمؤشر مورغان ستانلي كابيتال إنترناشيونال للأسواق الناشئة (MSCI EM).

كما تلقي هذه النشرة الضوء على بعض التغيرات التنظيمية الأخيرة، والإصلاحات، والتطورات الأخرى المتعلقة بمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

وكما عودناكم، فإننا نرحب بآرائكم ومقترحاتكم المتعلقة بالنشرة لهذا الفصل. وفي حال أردتم الاستعلام أكثر عن المواضيع المنشورة، لا تترددوا بالاتصال بنا.

وفي الختام، نتقدم إليكم بأطيب الأمنيات بمناسبة قدوم العام الجديد.

مقابلة خاصة

مقابلة مع الدكتور شهاب مرزبان، المؤسس المشارك والمدير الشريك في شركة شركة للتمويل الجماعي



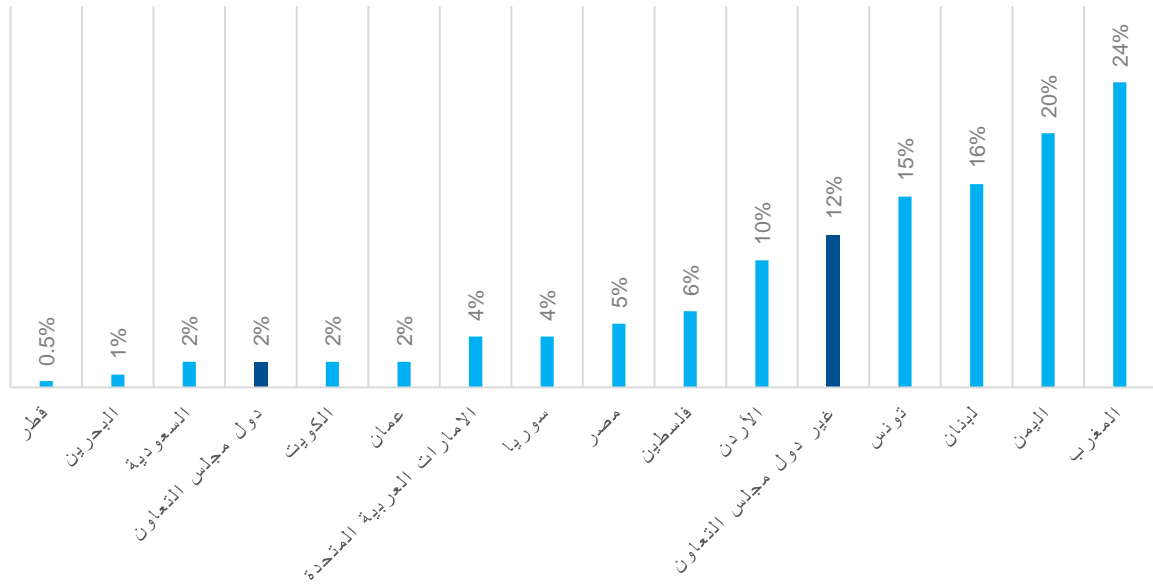
على الرغم من المساهمة الكبيرة للشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم في الناتج المحلي الإجمالي الإقليمي، ظل التمويل المقدم للشركات هذه خافتاً. وبالتالي تم اكتشاف بعض خيارات التمويل البديلة. وأحد هذه التجليات هو "التمويل الجماعي". وفي هذه المقابلة التي أجريناها، يشرح الدكتور مرزبان التعقيدات التي تشوب التمويل الجماعي، وإمكاناته في دعم الشركات الصغيرة والمتوسطة، والحجم المتوقع للتمويل الجماعي في المنطقة. كما يسلط الضوء على العراقيل التنظيمية ومستقبل التمويل الجماعي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

وفيما يلي نص المقابلة كاملاً:

1. ما هي وجهة نظرك حول توافر التمويل لأصحاب المشروعات الريادية في منطقة الشرق الأوسط؟

هناك افتقار واضح للتمويل في المنطقة لاسيما بالنسبة لرجال الأعمال الشباب الذين لا يزالون في مراحلهم الأولى من حياتهم المهنية. ورغم أن الشركات الصغيرة والمتوسطة الموجودة منذ 3 سنوات على الأقل لديها القدرة على النفاذ إلى التمويل على شكل قروض مصرفية، إلا أنها لا تزال من الشرائح التي لم توفى حقها في المنطقة كما هو ملاحظ في الرسم التالي:

الشكل: قروض الشركات الصغيرة والمتوسطة إلى مجموع القروض



المصدر: الأوبسد 2012

وهناك فجوة تمويل واضحة خاصة فيما يتعلق بالشركات المتوسطة، فهي كما يعرفونها هي أكبر من أن تحصل على التمويل الجزئي (الذي تقدمه المنظمات غير الحكومية، وبرامج دعم الفقر، وبعض البنوك)، وأصغر من أن تحصل على رأس المال المخاطر، وأخيراً محفوفة بالمخاطر بالنسبة للبنوك.

وخلال السنوات الماضية، زاد في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا عدد المساهمين في المشروعات الريادية الذين يقدمون تمويلًا للمشروعات الناشئة مثل مشروع الحاضنات، والبرامج المسرعة لنمو مشاريع الأعمال، وصناديق استثمار

رأس المال المخاطر، وشبكة المستثمر الملاك، ومبادرات التمويل الاجتماعي، لكن السوق لا يزال غير ناضج ولم يحصل على ما يستحقه من تقدير.

2. هل يمكن أن تشرح لنا باختصار مصادر التمويل البديلة؟ وما هو مدى زيادتها وتلبيةها لطلبات التمويل من أصحاب المشاريع الرائدة في المنطقة؟

التمويل البديل مثل صناديق رأس المال المخاطر، وشبكات الملاك، ومنصات التمويل الجماعي، يعمل بشكل مختلف عن التمويل التقليدي الذي يعتمد بالأساس على الأسهم ويتصف بمخاطر أعلى، وفي الوقت ذاته له إمكانية تحقيق عوائد أكبر. والتمويل الجماعي عبارة عن تعاون مشترك بين شبكة من الأفراد هدفهم جمع مصادر مالية بشكل رئيسي على شكل تبرعات أو استثمارات لدعم مبادرات، ومشاريع آخرين يسعون إلى تأسيس أو بناء أو تطوير مشروع أو عمل تجاري معين. ويعتمد التمويل الجماعي على "قوة الجماعة"، عبر استخدام بوابات السداد الإلكتروني، ووسائل التواصل الاجتماعي، والإنترنت.

لهذا، يضع رجال الأعمال أفكارهم على المنصة، التي تقوم بادئ الأمر بغربلة الأفكار، وفي حال وافقت على المحتوى (خطة عمل، فيديو، معلومات الفريق) توضع على المنصة، لتحدد حجم المبلغ الذي يسعى رجل الأعمال لجمعه.

التمويل الجماعي عبارة عن تعاون مشترك بين شبكة من الأفراد.

3. ما هي الاختلافات الرئيسية بين التمويل الجماعي التقليدي والتمويل الجماعي الموافق للشريعة؟

يمكن الاختلاف الرئيسي في ضمان عمل الشركات الممولة بأنشطة موافقة للشريعة أو ألا تولد دخلاً من مصادر غير مسموح بها. إضافة إلى وجود قيود واضحة تتعلق بالهيكلية المالية مثل عدم جمع رأسمال على شكل ديون أو عوائد قائمة على الفوائد أو تستثمر السيولة الفائضة في أدوات استثمارية غير موافقة للشريعة.

أخيراً وهو الأهم، في مجال رأس المال المخاطر تستخدم الأسهم الممتازة في إعطاء المستثمرين حقوقاً تفضيلية من حيث التسييل والتصويت أو إضعاف قيمة الأسهم الحالية. ولهذا تعد الأسهم التفضيلية غير موافقة للشريعة، وبالتالي يجب أن تخضع اتفاقيات المساهمين والهيكلات إلى تطوير ودعم بحيث تصبح موافقة لتعاليم الشريعة، وتصب في صالح المستثمرين وأصحاب المشاريع.

4. ما هو الحجم النموذجي للحقبة الاستثمارية المناسبة لكل مشروع، وخصائص الذين يريدون الاستثمار من الخارج في مثل هذا النوع من المشاريع؟

يتباين حجم الأموال المستثمرة من مشروع لآخر. وعادةً ما نعرف الأغلبية كمستثمر ملاك صغير، هؤلاء يسعون للاستثمار ما بين ألفين إلى 30 ألف دولار في كل مشروع، بينما يوجد أيضاً مستثمرون ملاك آخرين يستثمرون بمبالغ أكبر بكثير في مشاريع ناشئة يرون أنها واعدة وذات إمكانات.

إلى هذا، يبدي الوافدون والمستثمرون العابرون للبلاد من الخارج اهتماماً كبيراً بهذا النوع من المشاريع. ونقوم في الوقت الراهن بخدمة مستثمرين محليين فقط منذ أن بدأنا العمل داخل مصر، ونأمل أن نتمكن من توسعة نشاطنا على صعيد المنطقة، وجذب قاعدة كبيرة من المستثمرين والشركات الناشئة.

5. هل تحدد شركات التمويل الجماعي حداً أدنى للمستثمرين كشرط لدخولهم في مشروع؟ وإن كان الأمر موجوداً، كيف يتباين من مشروع لآخر؟

يختلف التمويل الجماعي القائم على حصص عن التمويل الجماعي المستند على التبرعات أو المكافأة، إذ يعتبر أقل تعقيداً وبالتالي حجمه أصغر بكثير، إذ يمكن استثمار دولار واحد فقط. في التمويل الجماعي القائم على حصص أو أسهم، حيث يحصل المستثمرون على حصص في المشاريع، ومن الأفضل وضع سقف على عدد المستثمرين في كل مشروع أو خلق مؤسسة مالية وسيطة ذات غرض خاص (SPV) تضم كافة المستثمرين بحيث يصبحوا بمقام مساهم فردي في المشروع.

بعض المشاريع تحتاج إلى استثمارات أكبر لتقليص عدد المساهمين المنخرطين. والغرض الرئيسي هنا ليس عدد المساهمين، بل إطار العمل التنظيمي، ووضع اتفاقية المساهم التي سبق وتم الاتفاق عليها موضع التنفيذ، بحيث يضمن هذا الأمر ألا يلجأ أصحاب المصلحة المعنيين إلى إعاقة أو منع أي تخارج ممكن من الاستثمار في المستقبل.

6. ما هو حجم الدور الذي يلعبه الاستثمار الأجنبي في التمويل الجماعي؟ وإلى أي مدى نحن قريبون من فكرة "تمويل بلا حدود"، خاصة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا؟

وفقاً للبنك الدولي (2013)، يقدر رأس المال المحتمل جمعه في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا عبر التمويل الجماعي بنحو 5.6 مليارات دولار.

II وفقاً للبنك الدولي، يقدر رأس المال المحتمل جمعه في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا عبر التمويل الجماعي بنحو 5.6 مليارات دولار. II

وبالتالي، لا يكمن التحدي الرئيسي في التمويل، بل في تحديد الشركات الناشئة التي تتمتع بإمكانية النمو على نطاق عالمي، وتطور النظام بشكل عام بما يدعم تطوير المشاريع الريادية في المنطقة.

وتلعب الاستثمارات الأجنبية دوراً رئيسياً في المنطقة، لاسيما إذا جمعت قوة الدول الغنية بالسيولة مثل دول مجلس التعاون الخليجي، وبين الدول التي لديها عمالة ورأسمال بشري مثل بقية دول المنطقة كمصر والمغرب. وبالتالي، قد يلعب التمويل الجماعي دوراً كبيراً في التنمية البشرية العابرة للحدود وتطور نظام المشروعات الريادية في المنطقة.

7. بعد التمويل، إلى أي درجة يجب أن يكون هناك دعم وإرشاد ورقابة لضمان تحقيق الأعمال أهدافها؟

عادة لا يكون هذا الدور المنوط بمنصة التمويل الجماعي، إذ ما تسعى إليه هو تقليص هذا الالتزام مع الوقت. لسوء الحظ، الشركات الناشئة لاسيما التي لا يتم احتضانها أو التي لديها فريق مؤسس شاب تحتاج إلى مستوى مرتفع من الإرشاد لدعمها في مسيرتها العملية. أما الرقابة فهي آلية ذات صلة بالمستثمرين الذين يريدون مراقبة استثمارهم ما إذا كانت تسير كما هو مخطط أم لا، وذلك لأننا نتحدث هنا عن سوق غير منظم كلياً مقارنة بالأسهم المدرجة على سبيل المثال.

8. شهد شهر مارس من العام الماضي انطلاق شركة تمويل جماعي عقاري في الإمارات. هل تعتقد أن شركات التمويل الجماعي المحددة بقطاع ستكون معياراً سائداً في السنوات المقبلة؟

نعم، التمويل الجماعي العقاري لديه إمكانية هائلة، لاسيما وأن العقار عبارة عن فئة أصول ذات أهمية في منطقتنا، وبالتالي من خلال التمويل الجماعي يمكن لجزء أكبر بكثير من المستثمرين الصغار أن تتوافر لديهم فرصة تملك جزئي في عقار لن يكونوا أبداً قادرين على تملكه قبل ذلك.

التمويل الجماعي يحرر رأس المال في فئات أصول جديدة لم تكن موجودة مسبقاً. وبالتالي، سينشأ التمويل الجماعي المحدد بفكرة في غضون الأعوام المقبلة ويشمل العقار وشركات ناشئة، وبعض الأنشطة المرتبطة بالتمويل الجماعي الطبي إضافة إلى تمويل الأبحاث والعلوم وهي مبادرة ندرس العمل عليها مع بعض الشركاء العالميين.

9. ما هي القطاعات الأكثر جذباً لرؤوس الأموال من التمويل الجماعي، وكيف تعددت مع مرور الأعوام؟

ما يزال الوقت مبكراً لتحديد اتجاه واضح كون الصناعة لا تزال شابة ولم تنتضج بعد. لكن التمويل الجماعي بشكل رئيسي أنجح حالياً في المجال الذي يعتمد على المكافأة مثل "إندي غوغو" و"كك ستارتر" في الولايات المتحدة.

وتعاني معظم شركات التكنولوجيا الناشئة في الشرق الأوسط بسبب وجود فجوات هائلة في دورة التمويل، بدءاً من المستثمر الملاك وصولاً إلى التمويل في المراحل المتأخرة. في الوقت الحاضر، يساعد التمويل الجماعي في تمويل مشاريع بمراحلها الأولية. لكن هل يمكن أن نشهد التمويل الجماعي في جميع مراحل النمو؟

10. كيف تتصور نمو التمويل الجماعي في المنطقة خلال الأعوام الخمسة المقبلة؟

سيزداد عدد مشاريع التمويل الجماعي حول المنطقة ليوثر تمويلًا جماعياً بناءً على أسس مختلفة (الأسهم، القرض، المكافأة، التبرع)، وقطاعات وأفكار مختلفة أيضاً. أما الريادة بمفهومها العام، فأصبحت اتجاهًا على صعيد العالم والمنطقة أيضاً، وبالتالي هناك إمكانية كبيرة لوجود مخاطر عالية ناجمة عن داعمين يفتقرون إلى الخبرة مما يؤدي إلى خسارة رأس المال بسبب عدم تنويع محافظهم، وعدم وجود فرص تخارج في المنطقة.

ولهذا السبب سيكون لدى المنصات التي توفر المزيد من الشفافية والإيضاحات إضافة إلى المعلومات حول الشركات الناشئة بالنسبة للمستثمرين فيها، إمكانية النمو في المنطقة.

11. في الوقت الحالي، هل هناك عقبات رئيسية على شكل تنظيمات تواجه التمويل الجماعي ؟

التمويل الجماعي جديد على المنطقة، ولا شك أنه يفتقر إلى التنظيمات التي تدعم المنصات للعمل بأسلوب فعال. وبسبب الافتقار إلى إطار عمل تنظيمي بدول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، فإن التمويل الجماعي لجمع رأسمال علناً غير متاح، مما يجبرنا على العمل في شبكة مغلقة، أو العمل كشركات ناشئة مدعومة من مستثمرين عبر التزامات بدلاً من تحويل الأموال لأن رأس المال المجموع بحاجة إلى تحويله مباشرة إلى الشركة الناشئة وليس إلى المنصة.

ونحن نثق تماماً أن التنظيم يجب أن يكون مدفوعاً بنجاح، وهناك اليوم عدد من المحاولات لتأسيس إطار عمل تنظيمي للتمويل الجماعي في عدد من البلدان الإسلامية، مما قد يساعد جميع المنصات على جذب مزيد من المستثمرين والشركات الناشئة.

12. هل تعرّف لنا منظمتك باختصار، والغرض من تأسيسها؟

"شكرة" عبارة عن مبادرة تمويل جماعي تركز على ربط الشركات الناشئة ذات الإمكانيات والخاصة بالتمحيص مسبقاً مع شبكة مغلقة من المستثمرين. وفي الوقت الراهن، نعمل في مصر على الاستفادة من رأس المال البشري الشاب، ونخطط للتوسع على الصعيد الإقليمي لدعم الاستثمارات العابرة لدول المنطقة.

مقابلة مع مناف الهاجري، الرئيس التنفيذي لشركة المركز المالي الكويتي "المركز"



شهدت بيئة الأعمال في المنطقة تغييرات عميقة في طريقة إدارة الشركات نتيجة تداعيات الأزمة المالية والاقتصادية في عام 2008. أما الأحداث الأخيرة المتعلقة بتراجع أسعار النفط، فزادت من صعوبة توجيه الأعمال في الاتجاه الصحيح. وفي هذا العدد، التقينا الرئيس التنفيذي في شركة المركز المالي الكويتي "المركز"، السيد مناف الهاجري، للوقوف على طريقة عمل الشركة في ظل الظروف الصعبة، وفهم الإصلاحات التي ينبغي تطبيقها للحصول على بيئة عمل متجانسة.

فيما يلي نص المقابلة:

1. شهدنا العديد من التغييرات الحاصلة في بيئة العمل المحلية منذ الأزمة المالية عام 2008. هل يمكن أن تلخص لنا وضع بيئة العمل الحالية في الكويت بعد كل هذه السنوات؟

بيئة العمل الحالية هي نتيجة الممارسات السابقة، وتتصف اليوم بالتداول الصعب، وتراجع نشاط السوق سواء على صعيد إدارة الأصول أو صفقات الشركات، ويتضح هذا الأمر جلياً في الإصلاحات والتنظيمات في القطاع المالي، وإلى حد ما الطريقة الضيقة الأفق في ممارسة أنشطة الأعمال. وفضل الكثير من اللاعبين البقاء في السوق المحلي، الأمر الذي نتج عنه تراجعاً في النشاط العابر للحدود.

وأخيراً، نتيجة تداعيات الأزمة المالية، بتنا نشهد اليوم الكثير من عمليات إعادة الهيكلة الدائرة بين الدائنين والبنوك واللاعبين، لاسيما من القطاع المالي على ضوء غياب بيئة قانونية مناسبة للإعسار، كان من شأنها أن تسهل عمليات الإفلاس بأسلوب أكثر تنظيماً. ونظراً إلى جميع هذه الظروف المقيدة للغاية، ظهرت سلسلة جديدة من المؤسسات المالية التي ناورت للنجاة والبقاء على قيد الحياة في مثل هذه البيئات.

2. توافر التمويل الضروري أمر حيوي في نمو قطاعات العمل في أي اقتصاد. كيف تهدف شركة المركز لمعالجة هذا التحدي؟

لطالما كنا ولا زلنا في "المركز" حصيفين للغاية بما يتعلق بإدراتها المالية المؤسسة على أصول عالية الجودة، وليس لديها ديون عالية، وذات شهية مُحكّمة على المخاطر. جميع هذه الأمور جعلت مركز الشركة صلباً خلال الأزمة، وهو ما يتجلى في قدرتها على سداد ديونها في عام 2013، وإعادة التمويل من السوق خلال أصعب الفترات.

|| فضل الكثير من اللاعبين البقاء في السوق المحلي الأمر الذي نتج عنه تراجعاً في النشاط العابر للحدود. ||

3. تعد شركة المركز واحدة من الشركات التي أدارت شؤونها بطريقة جيدة خلال الأزمة المالية. كيف ساعد نموذج عمل الشركة في تفادي تداعيات الأزمة؟

يعتمد نموذج عمل شركة المركز المالي الكويتي على خلق سلسلة إيرادات مستقرة من الرسوم والعمولة من جانب، والعوائد من استثمارات الملكية، لاسيما في استثمار أموالها الخاصة من جهة أخرى.

4. كيف تنافس شركة المركز المالي الكويتي في المنطقة ودول مجلس التعاون الخليجي؟

تعد الشركة واحدة من أكبر مديري الأموال في دول مجلس التعاون الخليجي، ولديها سجل حافل في مجال الأسهم، والعقار بمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وأسواق الأسهم العالمية، والعقارات الدولية. وعلى صعيد أسواق المال، أثبتت الشركة جدارتها في هيكلة العقود المالية في الأسواق الرئيسية والثانوية.

5. ما هو تأثير الثورات السياسية التي جرت في السنوات الأخيرة على مناخ العمل في المنطقة؟

لا زلنا نولي اهتمامنا بالطريقة التي ندير بها المخاطر، ولاشك أن المخاطر السياسية كانت أبرز العوامل في السنوات القليلة الماضية. ونعتقد أن الرقابة الداخلية لدينا وتحالفاتنا مع مؤسسات دولية أخرى ساعدتنا على الاستمرار وسط بعض عوامل المخاطر الرئيسية من خلال الفهم الأفضل وقياس المخاطر الممكنة.

**ييدي المركز التزاماً عميقاً
بمركزه كبيت استثمار مبني
على الأبحاث**

وكنوع من الإجراء الاستباقي، ييدي المركز التزاماً عميقاً بمركزه كبيت استثمار مبني على الأبحاث. لهذا واصلنا الاستثمار في هذه الشريحة ومن هذه النتائج شركة مارمور مينا انتلجنس. ومارمور عبارة عن شركة أبحاث تابعة ومملوكة بالكامل لشركة المركز ومقرها الهند، تقوم بتوفير البيانات والمعلومات والتحليلات التي تحتاجها المؤسسات في دول مجلس التعاون الخليجي، ومنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ككل.

6. على ضوء الاضطرابات السياسية، والشكوك الاقتصادية، ما هي عوامل المخاطر الرئيسية التي تواجهها الشركات في المنطقة؟

إضافة إلى نماذج المخاطر التقليدية التي تتضمن السوق والائتمان والمخاطر التشغيلية، أعتقد أن الاستدامة الاقتصادية في اقتصاديات دول التعاون من حيث تحوطها ضد تقلبات أسعار النفط وتعزيز القطاع الخاص وخلق فئات أصول استثمار جديدة عوامل رئيسية تواجه الشركات. وأوجه القصور الحالية فيما ذكر أعلاه هي عوامل مخاطر رئيسية.

7. كجزء من مسؤوليتها الاقتصادية كشركة، ما هي الخطوات أو الأنشطة التي اتخذها المركز في الفترة الأخيرة؟

يساهم المركز بفعالية في تنمية ودعم الاقتصاد. وفي هذا الصدد، تقوم استراتيجيتنا في الشركة على ثلاث ركائز. الأولى هي أننا نثق تماماً أن مستقبل استدامة الأمة يمكن أن يبنى بشكل رئيسي على أساس مهارات وقدرات مواطنيها. وبالتالي، يواصل المركز دعم الأنشطة غير الربحية المتعلقة ببناء القدرة البشرية من أجل تحقيق التنمية المستدامة، مع تركيز خاص على الثقافة والصحة والرياضة والتعليم والشركات الصغيرة والمتوسطة.

ثانياً، نؤمن بتكيف بيئة العمل بشكل أوسع مع مبادئ التنمية المستدامة من خلال إعداد بحوث سياسة ذات صلة، تكون قادرة على مساعدة صناع السياسة والقرار في أن معاً. ويستثمر المركز بقوة في البحوث الاقتصادية والسياسية من أجل تطوير استراتيجيات وحلول لمشاكل وتحديات يواجهها الاقتصاديين المحلي والإقليمي.

أخيراً، نشجع مبادئ الحوكمة الجيدة في بيئة عملنا. ولتعزيز حوكمة الشركات على نحو أفضل سواء في المؤسسات الخاصة والحكومية، أعد المركز عدداً من الندوات النقاشية، وعروضاً تمثيلية، وأقام مناسبات عديدة بالتعاون مع مؤسسات مثل الجمعية الاقتصادية الكويتية.

8. شهدت الأشهر القليلة الماضية تراجعاً في أسعار النفط. برأيك، كيف يمكن أن يؤثر هذا الأمر على المشهد الاقتصادي وبيئة الأعمال بشكل عام في المنطقة؟

لاشك أن درجة الهلع التي أثارت السوق، أفضت إلى حركة تصحيح لا تتناسب مع تقلبات أسعار النفط. ومع ذلك، فالواقع هو أن جميع اللاعبين تكونت لديهم وجهة نظر واضحة من أن اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي تعتمد على إيرادات النفط، وبانقطاعها يمكن أن يقوض الإنفاق المالي.

9. هناك العديد من المؤشرات مثل مؤشر سهولة ممارسة أنشطة الأعمال الصادر عن البنك الدولي، ومؤشر التنافسية العالمية الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي، يبدو فيها تصنيف الكويت ضعيفاً نسبياً. كيف يمكن تحسين بيئة الأعمال، وتقليل تكلفة أنشطة الأعمال؟

أنا متفائل بالجيل الجديد من المؤسسات والقوانين الاقتصادية التي نشأت في الأعوام القليلة الماضية في قدرتها على مواجهة تلك التحديات. فهناك هيئة تشجيع الاستثمار المباشر التي بدأت تفويضها لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتذليل العقبات. إضافة إلى ذلك، تم إنشاء صندوق الاستثمار الوطني للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، والهيئة العامة لمكافحة الفساد التي ستبدأ عملها قريباً. أما حركة تصحيح أسعار النفط الأخيرة، فيجب أن توفر حوافز ضرورية لمزيد من النقاشات المركزة حول الإصلاح، ولتعزيز القطاع الخاص، وطرح استثمارات كبيرة.

|| حركة تصحيح أسعار النفط الأخيرة، يجب أن توفر حوافز ضرورية لمزيد من النقاشات المركزة حول الإصلاح ||

10. هل تحدثنا عن بيئة الاستثمار بشكل عام في المنطقة،

والكويت بشكل خاص؟

سواء في دول مجلس التعاون الخليجي أو غيرها، يكمن التحدي دوماً في تحويل الاقتصاد الريعي إلى اقتصاد يقود نفسه بطريقة أفضل نحو خلق الوظائف، وتعزيز القطاع الخاص وتحسين الكفاءات بغرض ضمان الاستدامة على المدى البعيد. وقد شرعت بعض الدول الخليجية بإصلاحات رئيسية في كثير من المجالات. وانضمام سوق الإمارات وقطر لمؤشر مورغان ستانلي كابيتال إنترناشيونال ما هو إلا نتيجة لإصلاحات بارزة في القطاع المالي أدت إلى تجديد ثقة الأسواق الدولية بهذه البلدان.

ففي قطر، هناك مساع استراتيجية تسير على قدم وساق لخلق نظام كفاء للتوزيع الاقتصادي. وخصصت الحكومة القطرية 7.2 مليار دولار لقطاع التعليم في ميزانيتها الوطنية للسنة المالية 2014/2015، أي بزيادة سنوية قدرها 7.4%. أما الإنفاق على التعليم، فمن المتوقع أن يتضاعف خلال النصف الأول من العقد، ويشمل خطط إنشاء 85 مدرسة جديدة.

أيضاً، في مناطق مثل أبوظبي، هناك اندفاع نشط نحو اكتشاف مصادر إيراد جديدة عبر الاستفادة من نقاط القوة الحالية. وعلى سبيل المثال، تبذل أبوظبي جهودها لتصبح مركز سياحة ثقافي في المنطقة، لاسيما وأنها تملك اليوم الكثير من عوامل الجذب السياحية المتعلقة بقيمة التراث المهمة مثل جامع الشيخ زايد الكبير، وجزيرة ياس، وغيرها.

وفي غضون ذلك، في السعودية، تم سن قانون الرهون العقارية في 2013 ومن المتوقع أن يعزز النشاط في قطاعي العقار والبنوك. كما يتوقع أن يدفع قانون الرهن العقاري السعودي لتملك المنازل في المملكة إلى ما يقدر بنحو 80% بغضون عام 2024. أما في الكويت، فمن المتوقع أن تطرح تعديلات القانون الناظم لهيئة أسواق المال على طاوله مجلس الأمة في يناير 2015. ومن المرجح أن تغطي هذه التعديلات عمليات صناع السوق وآليات أخرى تتعلق بالسوق. وذكرت تقارير أن هيئة أسواق المال تعمل على طرح أدوات استثمارية جديدة.

وباختصار، فإن التحديات التي تواجه الاقتصاديات الخليجية، والتي تتعلق بالوصول إلى حزمة متوازنة من الإصلاحات، كفيلة بتحويلها بعيداً عن اعتمادها على النفط.

11. الكثير من قطاعات العمل في الكويت بحاجة إلى إصلاحات. برأيك ما هي القطاعات التي يجب البدء بالتعامل معها في هذا الصدد؟

هناك حاجة ملحة في الكويت
للتركز على تلك الإصلاحات
الهيكليّة التي من شأنها أن
تبني قدرات اجتماعية قادرة
على تحقيق الكفاءة والابتكار

هناك حاجة ملحة في الكويت للتركيز على تلك الإصلاحات الهيكلية التي من شأنها أن تبني قدرات اجتماعية قادرة على تحقيق الكفاءة والابتكار. وفي هذا الصدد، لابد من الشروع بإصلاح قطاعات التعليم والرعاية الصحية والبنية التحتية المعمرة في البلاد، بما في ذلك أنظمة النقل. ومن المرجح أن تتجج خطة التنمية الجديدة للأعوام 2015-2020 بتغيير التنفيذ الضعيف ومعدل الإنفاق في مشاريع رأس المال، بما في ذلك إنشاء المستشفيات الجديدة نحو الأفضل، في الوقت الذي تمت مناقشة التغييرات التي ستطرأ على المنهج التعليمي. ونرى بالتالي أنها مؤشرات مشجعة.

12. ما هي الإصلاحات الرئيسية على المستوى الكلي التي تحتاجها الكويت؟

على الرغم من المركز المالي المتين الذي تتمتع به الكويت، إلا أن الإنفاق الحالي المتزايد والاعتماد المفرط على إيرادات النفط ينبئ بمخاطر مالية ستواجه الكويت في مرحلة لاحقة مستقبلاً. وبالتالي، ستزيد أهمية تقييد مستويات نمو الإنفاق الحالية من خلال إصلاح الأجور والدعم الحكومي. وعلى الصعيد الاجتماعي، تواجه صناعة السكن لذوي الدخل المحدود في الكويت الكثير من التحديات، منها صعوبات في الحصول على تسهيلات ائتمانية، وتقليص هوامش الربح على المطورين من القطاع الخاص، وغير ذلك. ومما يرتبط بذلك أيضاً، إصلاح موضوع الأراضي الذي ستزداد أهميته لاحقاً. هذا ويحتاج قطاع الطاقة هو الآخر إلى إصلاحات ملحة بهدف تقليص كمية ما يحرق من نفط في توليد الطاقة الكهربائية محلياً، وفي الوقت ذاته الاستمرار بالمساعي المتعلقة بتحسين معدل إنتاج النفط عبر تبني تقنيات أحدث.

أبرز بحوث ودراسات المركز

نفط أرخص- هل سيدوم؟

توقعات أسعار النفط (2014-2015)

الهيئة	المؤشر	الفترة	سعر البرميل بالدولار
رويتزر	برنت	2015	74
		2016	80
إدارة معلومات الطاقة	برنت غرب تكساس الوسيط	2015	68
		2015	63
ستاندرد آند بورز	برنت	2015	70
		2016	75
	نايمكس	2015	65
		2016	70
تي دي إيكونوميكس	برنت	الربع الأول 2015	60
		2015	75
مورغان ستانلي	برنت	2015	53-70
		2015	73
إيكونوميست انتلجنس يونيت	برنت	2015	80
		2016	85

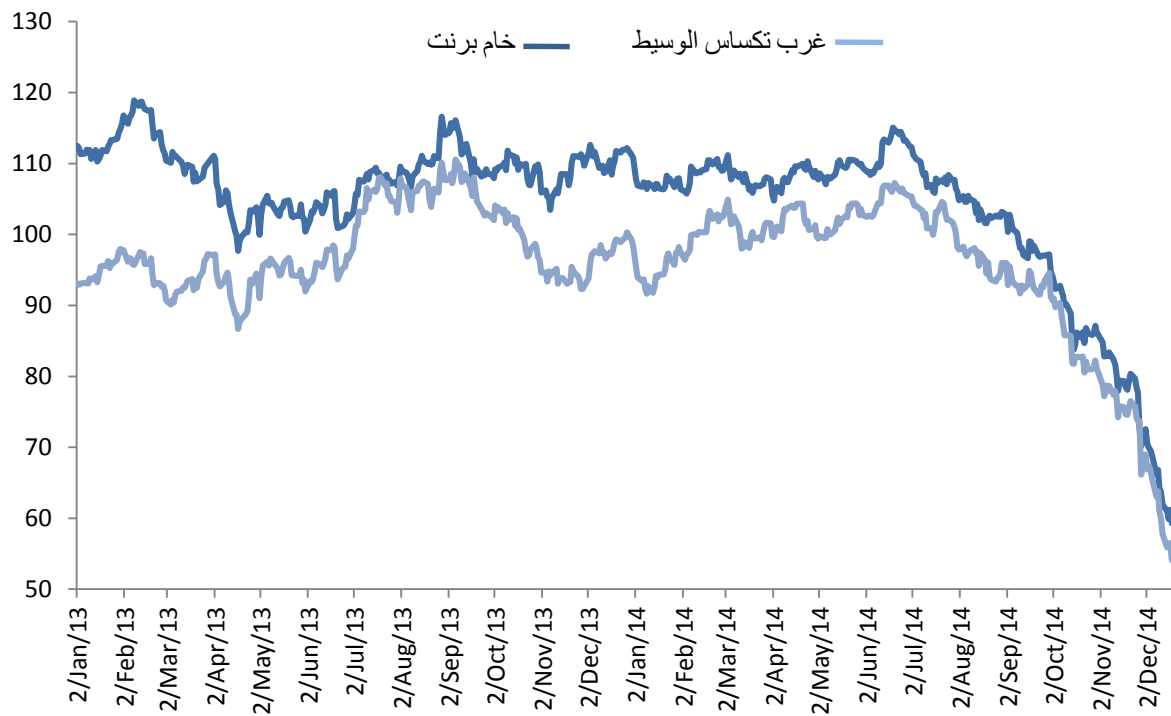
المصدر: وول ستريت جورنال، صندوق النقد الدولي، إحصاءات الطاقة الدولية

يوضح الجدول أعلاه توقعات أسعار النفط والتي جمعت من عدة مصادر. فبعد أن وصل إلى 115.19 دولار للبرميل، هبط سعر خام برنت إلى حوالي 61.38 دولار في 21 ديسمبر 2014 ، ليبلغ مقدار التراجع نسبة 47 %. وترك هذا الهبوط الحاد الكثير من المحللين وصانعي السياسات في قلق وحيرة من أمرهم. وقد ألقى باللوم في هبوط الأسعار على مجموعة من الأسباب تتمثل في العرض الفائض، وضعف الطلب، وقرار أوبك بعدم خفض سقف إنتاجها اليومي. ويزخر تاريخ النفط كسلعة على مر السنين بعدة حوادث تنبؤية مفرعة. ففي خمسينيات وستينيات القرن العشرين، كانت هناك مخاوف متفاقمة بأن النمو في الطلب على النفط كان غير مستدام وأنه قد يؤدي إلى أسعار لا يمكن تحملها. وبالفعل، ارتفعت الأسعار في سبعينيات وأوائل ثمانينيات القرن الماضي على خلفية زيادة الطلب والتحركات الجيوسياسية المؤثرة على النفط القادم من الشرق الأوسط، لكن الزيادة الحادة قوبلت بركود اقتصادي واكتشاف للنفط في مناطق جديدة (في بحر الشمال في أوروبا كمثال).

وفي تلك الأثناء، شهدت ثمانينيات القرن العشرين أيضاً توجهاً متنامياً لاستخدام الغاز الطبيعي لتوليد الطاقة، الأمر الذي أسكت بعض أكثر التوقعات تحذيراً من تزايد الطلب. وبحلول العام 1986، شهدت أسعار النفط هبوطاً قياسيًّا وصل حتى 10 دولاراً للبرميل (22 دولاراً الآن وفق اصطلاحات التضخم المعدلة في 2014). وبقيت أسعار النفط عند مستويات منخفضة نسبياً خلال أواخر الثمانينيات ومعظم التسعينيات من القرن الماضي مستثنين فترة حرب الخليج الأولى.

ومع نهاية التسعينيات، شهدت أسعار النفط ضغوطات كبيرة للهبوط. وكان ذلك يعود في جزء منه إلى قرار أوبك في العام 1997 بزيادة حصص إنتاج النفط للعام 1998، وجاء إعلان ذلك القرار تماماً قبل بدء أزمة الديون الآسيوية التي أدت إلى ضعف الطلب العالمي. تسبب كل من الطلب الضعيف وزيادة العرض، بتراجع أسعار النفط الذي استمر سنتين تقريباً. ويساعد الجدول أدناه الذي يعرض سعر خام برنت في الماضي القريب على توضيح المشهد الذي أدى إلى أحداث 2014.

أسعار نفط خام برنت وغرب تكساس الوسيط (2013- حتى اليوم)



المصدر: رويترز

ويعتبر الهبوط الحالي في الأسعار هو أكثر ما يثير الحيرة في الأمر، نظراً لحقيقة أنه رغم التطورات الجيوسياسية غير المسبوقة تقريباً والتي تعصف بعدة منتجين للنفط (مثل العراق، ليبيا، نيجيريا.. إلخ)، فإن أسعار النفط استمرت بالتراجع بينما كان يفترض العكس. وهكذا، يعتبر تراجع الأسعار انعكاساً لتغيرات هيكلية أعمق. ويرى الكثير من المحللين أن زيادة العرض عن الطلب (مثل ثورة النفط الصخري في الولايات المتحدة)، والطلب المتباطئ (كما في الصين)، وإحجام منتجين أساسيين (مثل المملكة العربية السعودية) عن التدخل لإعادة الاستقرار للأسعار، أدى إلى الجولة الحالية من مستويات الأسعار المتدنية.

وفي غضون ذلك، يبدو أن سوق النفط العالمية اهتزت بشدة بفعل تأثيرات قوية على صعيدي العرض والطلب. فعلى سبيل المثال، ارتفع إنتاج النفط الخام الأميركي بحوالي 80% منذ 2008، أي أن الإنتاج اليومي قارب 4 ملايين برميل. ومن الملاحظ أن الرقم أعلى من أي كمية نفط خام ينتجها أي من أعضاء أوبك (منظمة الدول المصدرة للنفط) باستثناء المملكة العربية السعودية. وفي تلك الأثناء، زادت شركة (كانيديان أويل ساندز) من إمداداتها بمقدار مليون برميل يومياً خلال الفترة ذاتها. وبالنسبة لأعضاء أوبك، يمكن أن يكون لتذبذبات أسعار النفط المتراجعة نتائج مقلقة خاصة فيما يتعلق بسعر التعادل للنفط، حيث تنتج الدول الأعضاء في أوبك حوالي 40% من النفط الخام في العالم.

ويبدو أن الضغوطات على كلا طرفي معادلة العرض والطلب للنفط معقدة والكثير من "المفاجآت المؤثرة" (مثل التطورات الجيوسياسية الطارئة وغير المتوقعة) تطبع المشهد. ويتوقع لحالات التعافي الفاترة في اليابان وأوروبا أن تبقي الطلب على النفط معتدلاً، بينما يتوقع لصدمة الامدادات الهائلة، وبشكل كبير من أمريكا الشمالية، أن تعزز من الامدادات على المدى القصير على الأقل. وقد خفض صندوق النقد الدولي مؤخراً من توقعاته للنمو العالمي خلال السنة التالية إلى 3.38 % في 2014 وإلى 3.8 % في 2015 مدعومة بمجموعة من المؤشرات الضعيفة من أوروبا والصين والتي يتوقع لها أن تؤدي إلى طلب عالمي فاتر يؤثر بدوره على مداخل الشركات حول العالم. وقد دفعت أسعار النفط المنخفضة مسبقاً على مدار أربع سنوات العديد من المستوردين إلى تخزين السلعة مما سيؤثر على الطلب المستقبلي حين تتعافى الأسعار.

وبحسب أحدث التقديرات لإدارة معلومات الطاقة في الولايات المتحدة "EIA" سيبليغ متوسط أسعار خام برنت 68 دولاراً للبرميل في 2015، وسيبلغ معدل نفط غرب تكساس الوسيط 63 دولاراً للبرميل. وتراوحت توقعات أخرى لأسعار خام برنت للعام 2015 صادرة عن مؤسسات دولية مثل رويترز، وستاندرد آند بورز، وإدارة معلومات الطاقة، وكبار البنوك الاستثمارية مثل مورغان ستانلي، بين 60 دولاراً و80 دولاراً للبرميل. وبشكل عام، أظهرت توقعات أسعار النفط للسنة القادمة تعافياً متواضعاً، والتي من المرجح مراجعتها وتخفيضها إذا استمر النفط في انحداره الحالي.

وبالنسبة لاقتصادات الخليج، حتى تلك التي لديها أصول من فوائض النفط المتكدسة، فإنها قد تواجه لاحقاً حالات عجز إذا استمرت أسعار النفط عند المستويات الحالية أو مستويات أقل على المدى البعيد. في حين أن حكومات بلدان مثل السعودية والإمارات ستواجه ضغوطاً لتخفيض من إنفاقها على المشاريع الاستثمارية، وقد تحتاج الحكومات لتعديل ميزانياتها، وتقيد إنفاقها الأمر الذي قد يبطئ نموها الاقتصادي. ورغم أن دول الخليج المصدرة للنفط قادرة بسهولة على سد العجز، فإنها قد تفضل أن تتجنب تمويل الديون أو على الأقل ستحاول تقليصه قدر المستطاع. ومن المتوقع مسبقاً أن تخسر الدول الأعضاء في منظمة أوبك حوالي مليارات الدولارات، مما سيؤثر على قدرتها في دعم موازناتها الموسعة بعد الربيع العربي.

والأفضل أن تكثف دول مجلس التعاون الخليجي جهودها لتنويع الاقتصاد، كي لا تتأثر سلبي بالهزات الأليمة لصناعة النفط على المدى البعيد في المستقبل. وكما أشير سابقاً، فإن النفط سلعة استراتيجية جداً يحدد سعرها شبكة معقدة من الاتجاهات الاقتصادية الناشئة من أماكن مختلفة من العالم.

وفي الختام، يمكن القول أن ارتفاعاً في الأسعار قد يكون في طريقه إلينا إذا أخرجت الأسعار المنخفضة الموردين الهامشيين وأعاقت استثمارات جديدة تبحث عن أرباح أفضل. لكن وكما في الماضي، مازالت أسعار النفط تحتفظ بقدرتها على المفاجأة!

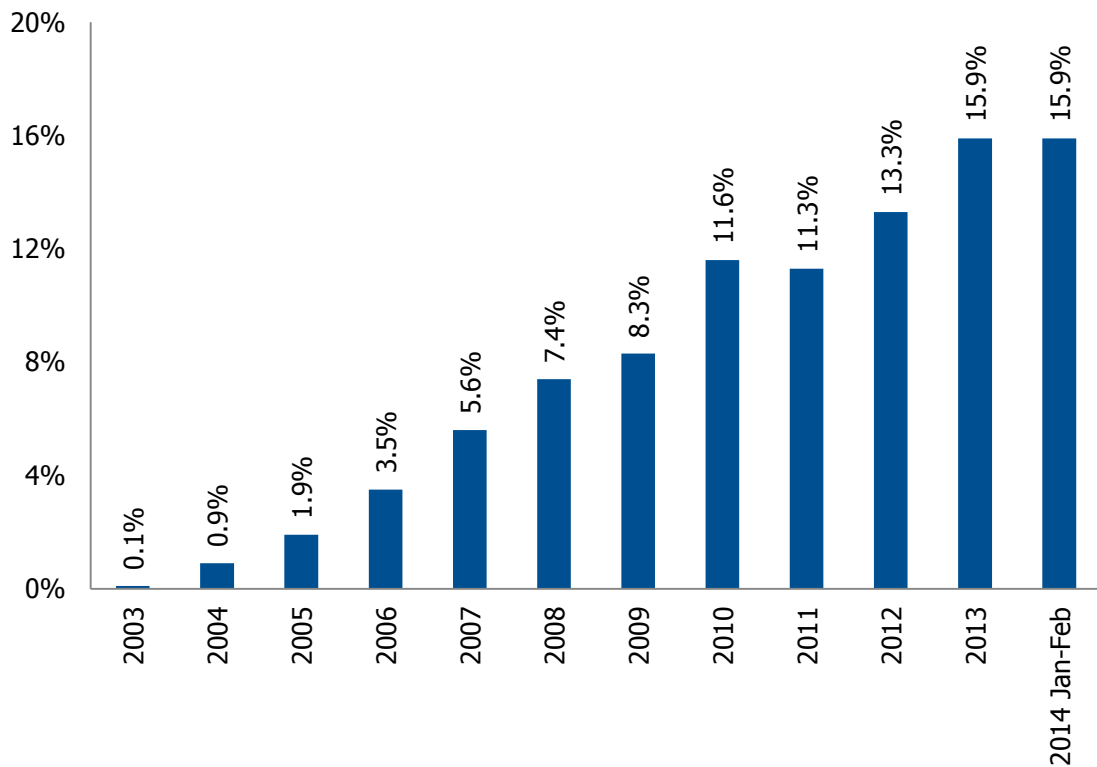
المصدر: مقتطفات من البحث الاقتصادي الصادر عن "المركز" بعنوان "نفط أرخص". للمزيد من المعلومات، يرجى

زيارة الموقع التالي www.e-marmore.com

شركات الطيران الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي

إن قطاع شركات الطيران في دول مجلس التعاون أخذ في النمو بوتيرة سريعة جدًا، وعلى الأخص شركات الطيران الاقتصادي ذات الأسعار المخفضة، حيث تعتبر هذه السوق جديدة نسبيًا في المنطقة. ولا تزال سوق شركات الطيران الاقتصادي في الخليج العربي غير مشبعة مقارنةً بأسواق أخرى كالولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا. وقد أدى اعتماد بعض دول الخليج لسياسات الأجواء المفتوحة وتطور عدد قليل من شركات الطيران الاقتصادي إلى تغيير كيفية عمل شركات الطيران عمومًا. ومن المتوقع أن تؤدي شركات الطيران الاقتصادي دورًا بارزًا في مستقبل الطيران.

حصة شركات الطيران الاقتصادي من السوق (كنسبة مئوية من مجموع مقاعد المسافرين) في الشرق الأوسط



المصدر: اتحاد جمعيات الطيران CAPA

ويأتي الطلب على شركات الطيران الاقتصادي بشكل رئيسي من الوافدين الأجانب الذين يرغبون في الحصول على وسيلة ميسرة التكلفة للسفر إلى بلادهم. كما تشمل محفزات النمو الداخلية عدة عوامل منها الشريحة السكانية الشابة التي تتميز بالميل للسفر بدرجة عالية. كما أسهمت السياسات الحكومية التحريرية أيضًا في تحفيز نمو شركات الطيران الاقتصادي في منطقة الخليج العربي. وأخذت المنطقة تكتسب شعبية كمحور لرحلات الترانزيت العالمية. وتؤدي الخصائص السكانية والسياحية إلى إيجاد طلب هائل على شركات الطيران الاقتصادي، كما تجتذب الأماكن الدينية في المملكة العربية السعودية، ووجهات التسوق والترفيه في الإمارات العربية المتحدة أعدادًا كبيرة من المسافرين.

ويتيح النموذج التجاري لشركات الطيران الاقتصادي ميزة أساسية من حيث التكلفة. وتشكل خدمة النقل المباشر بين الوجهات، والإيرادات السريعة، وتقاضي أسعار لقاء الخدمات التي تقدم أثناء الرحلات، وأسطول الطائرات المتماثلة، عوامل تساعد على خفض تكاليف التشغيل وزيادة هوامش الأرباح. ولا يتمسك الركاب عادةً بالحصول على الخدمات المقدمة أثناء الرحلات ذات المسافات القصيرة، وبالتالي فإنهم يختارون شركات الطيران الاقتصادي ذات الأسعار المخفضة.

وتوجد أربع شركات طيران اقتصادي في المنطقة هي العربية وفلاي دبي، ومقرهما الإمارات العربية المتحدة، وطيران الجزيرة في الكويت، وطيران ناس في المملكة العربية السعودية. وتقدم شركات الطيران هذه برامج فريدة لاجتذاب العملاء. وعلى سبيل المثال، تقدم شركة العربية تجربة مختلفة أثناء الرحلات من خلال إتاحة الفرصة للمسافرين بالمشاركة بمواهبهم

كالغناء والرقص، وتقدم جوائز خاصة. بينما تقدم شركة الجزيرة برنامج جزيرتي، وهو برنامج ولاء يتيح للمسافرين الحصول على تذكرة سفر مجانية عند جمع عشر بطاقات صعود للطائرة.

وتساعد إحصائيات الأداء على بيان ربحية شركات الطيران ومعدلات الاستغلال والإركاب. وقد شهدت شركتي العربية والجزيرة زيادة سنوية في حركة المسافرين، حيث ارتفع عدد ركاب العربية بنسبة 15% في العام 2013 مقارنة بالسنة السابقة ليصل إلى 6.1 مليون راكب. كما ارتفع عدد ركاب طيران الجزيرة إلى 1.14 مليون راكب في العام 2013. وتمثل نسبة الإركاب معدل استغلال مقاعد شركات الطيران. وعلى الرغم من تراجع نسبة الإركاب على طيران العربية من 85% إلى 80% نتيجة للأوضاع الاقتصادية الصعبة، إلا أن النسبة عادت لترتفع إلى 82% في العام 2013.

وهناك صعوبات معينة تعيق إمكانيات نمو شركات الطيران الاقتصادي في منطقة الخليج العربي، منها صعوبات رقابية تثقل كاهل قطاع الطيران الخليجي بالتكاليف والتعقيدات وتحول دون قدرة شركات الطيران الاقتصادي على إحداث ثورة حقيقية في التكلفة. وحيث إن قطاع الطيران الخليجي لا يزال غير مشبع نسبياً، فإنه يشكل أحد أكثر الأسواق إقبالاً وتزايداً في حدة المنافسة. كما أن سعر الوقود يشكل عائقاً كبيراً أمام شركات الطيران حيث يؤدي إلى تأثير سلبي مباشر على هوامش الأرباح، وتعتبر الاستثمارات التحوطية من الأساليب المتبعة للتخفيف من التعرض لتأثيرات التغير في أسعار الوقود.

غير أن هذا لا يزال يشكل صعوبة، حيث إنه يمكن أن يؤدي إلى نتائج عكسية. كما أن غياب المطارات الثانوية في المنطقة يؤدي إلى زيادة تكاليف تشغيل شركات الطيران الاقتصادي التي تحقق أرباحها من خلال خفض تكاليف التشغيل. غير أن إمكانيات نمو شركات الطيران الاقتصادي ذات الأسعار المخفضة في دول مجلس التعاون وجاذبيتها تفوق التحديات والصعوبات القائمة، ومن المتوقع أن يرتفع الطلب عليها في المستقبل وأن تحقق المنفعة لجميع المعنيين على المدى الطويل.

المصدر: مقتطفات من تقرير أبحاث البنية التحتية الذي أعدته مارمور بعنوان "شركات الطيران الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي". للاطلاع على مزيد من التفاصيل، فضلاً زيارة موقعنا www.e-marmore.com

الشركات العائلية في دول مجلس التعاون

تشكل الشركات العائلية العمود الفقري للاقتصاد الخليجي، وتمثل أكثر من 90% من القطاع الخاص. وهي تنشط تقليدياً في قطاعات التجارة والصناعة والخدمات المالية والعقار والبناء، وقد قامت على مدى السنوات الماضية بتنويع أنشطتها لتشمل قطاعات أخرى. وقد نجح الكثير من رجال الأعمال العرب في جميع أنحاء العالم، وقاموا بنقل أخلاقياتهم في العمل وامتيازهم الريادي لأجيال المستقبل. ويشكل هيكل الملكية الميزة الفريدة والأساسية للشركة العائلية الخليجية، ويتمثل في السيطرة العائلية المباشرة والكاملة، حيث يؤثر عدد قليل من كبار أفراد العائلة على صنع القرارات. كما أن تركيز ملكية رأس المال يتيح للشركة العائلية الاستمرار لفترة زمنية طويلة، ولكن على حساب التضحية بالأرباح أو التغير في أسعار الأسهم على المدى القصير. وقد ساعدها ذلك على تجاوز الصعوبات في الأسواق. أما الشركات التي تملكها عائلات كبيرة الحجم نسبياً، فتمتاز بأعداد كبيرة من الموارد البشرية الماهرة التي يمكن اختيارها من بين أفراد العائلة، وبالتالي تمتاز بإحساس أكبر بالولاء والالتزام لحماية ثروة العائلة وتنميتها.

وبشكل عام، يعتبر انتقال السيطرة بين الأجيال من المسائل الكبرى التي تواجهها الشركات العائلية، حيث تفشل سبع من كل عشر شركات عائلية في نقل السيطرة إلى الجيل التالي، وتتجش شركة واحدة فقط من كل عشر شركات في نقل السيطرة إلى الجيل الثالث. وقلة من الشركات العائلية تنتقل إلى الجيل التالي بعد وفاة مؤسسها، بينما يتمكن عدد أقل من تنفيذ التعاقب الإداري بنجاح. كما أن معظم المجموعات العائلية لا تملك إجراءات للتعامل مع مسائل السيطرة والملكية، ولكن احتمالات قيام النزاعات تتزايد مع نمو الشركة وتزايد عدد المساهمين من أفراد العائلة من جيل إلى جيل. كما أن مسائل ضوابط حوكمة الشركات وإدارة شؤون العائلة تشكل أيضاً مسائل أساسية يجب التعامل معها من أجل تأمين استمرارية الشركة حيث إن معظم الشركات العائلية الخليجية لا تملك الكثير من الإجراءات الرسمية.

لقد أدت سياسة التحرر الاقتصادي في منطقة الخليج العربي إلى تطبيق نظم أكثر تشدداً في الأسواق المالية، وتزايد المنافسة المحلية والأجنبية، وزيادة الحاجة إلى الشفافية والمساءلة. وقد أدى هذا إلى إعاقة قدرة الشركات العائلية على الحصول على السيولة حيث إن معظم المجموعات هي شركات خاصة. ومع تغير مناخ أعمال الشركات والعولمة، لا يسعنا سوى الانتظار لمعرفة ما إذا كانت الشركات العائلية سوف تتمكن من الاستفادة من نقاط قوتها وتجاوز التحديات التي تواجهها.

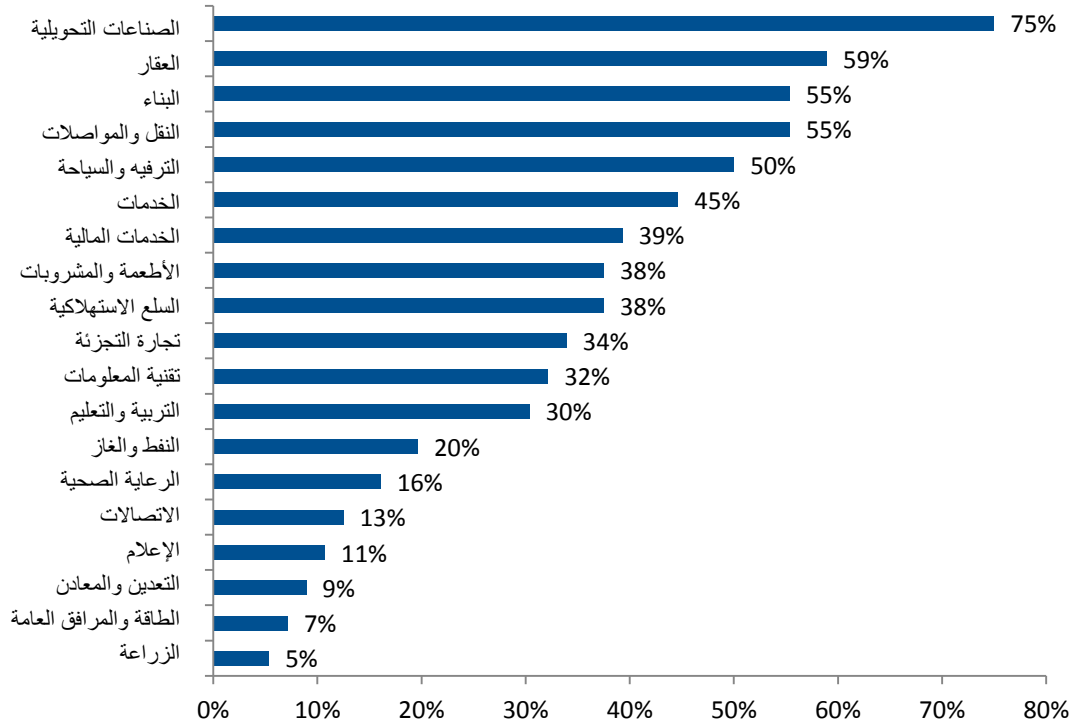
وتم اختيار 56 شركة عائلية تمثل 19 قطاعاً في جميع أنحاء المنطقة بغرض إجراء دراسة تحليلية. وقد تأسست معظم هذه المجموعات العائلية في البداية كشركات تجارية ثم نمت بعد ذلك لتتحول إلى مجموعات شركات. وتتوزع أعمال معظم مجموعات الشركات العائلية الخليجية في المتوسط على ستة قطاعات. وقد تم تصنيف 42 من الشركات العائلية الست وخمسين كمجموعات شركات، حيث تضم الإمارات وقطر وسلطنة عمان والبحرين أكبر عدد من مجموعات الشركات. بينما تم تصنيف 50 شركة عائلية كشركات خاصة تعود غالبية حصص ملكيتها لأفراد العائلة.

ويتركز نشاط الشركات العائلية في قطاعات الصناعات التحويلية (75%)، والعقار (59%)، والبناء (55%)، والنقل والمواصلات (55%)، والترفيه والسياحة (50%)، والخدمات (45%). ويعود السبب في ذلك إلى انخفاض حواجز الدخول، والأنظمة الحكومية التشجيعية، وزيادة الإنفاق الحكومي، وارتفاع عدد السكان والشرية السكانية الشابة.

وفي المقابل اختار عدد قليل من الشركات العائلية قطاعات الإعلام (11%)، والتعدين والمعادن (9%)، والطاقة والمرافق العامة (7%)، والزراعة (5%). وتحتاج هذه الشركات إلى حجم أكبر من النفقات التأسيسية ووفورات الحجم الكبير والخبرات التقنية والموارد الأخرى (المياه) التي تفتقر إليها المنطقة حالياً.

ويبين الرسم التالي تركيز القطاعات، أي القطاعات التي تنوزع عليها معظم الشركات العائلية.

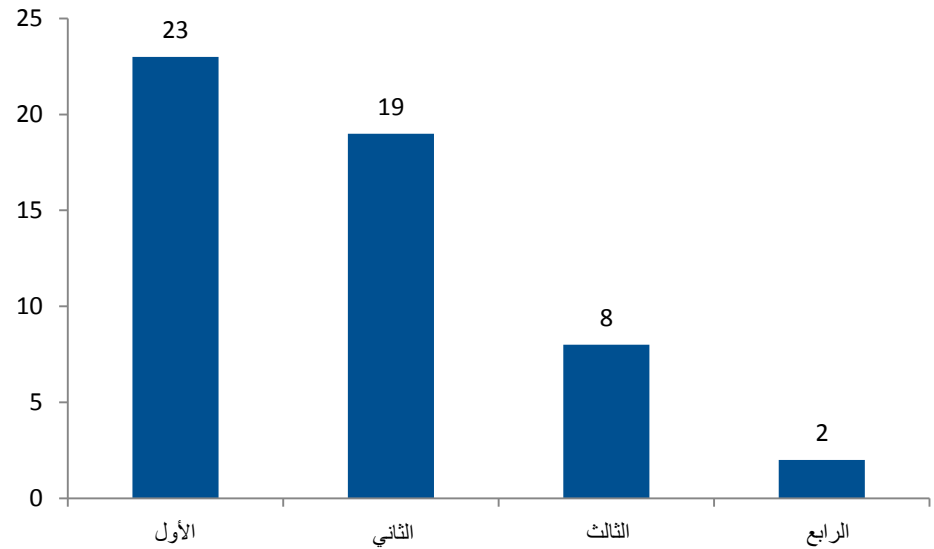
تركيز الشركات العائلية في القطاعات



المصدر: زاوية، المركز للدراسات والبحوث

ويصنف حوالي 81% من مجموعات الشركات العائلية التي شملتها الدراسة كشركات جيل أول وجيل ثانٍ، بينما يصنف 15% كشركات جيل ثالث. وتعتبر مجموعات الشركات العائلية الخليجية شابة بالقياس إلى نظيراتها الغربية، غير أنها تحتاج إلى تخطيط سليم لضمان استمراريتها لفترات زمنية طويلة.

الجيل - مجموعات الشركات العائلية*



المصدر: زاوية، المركز للدراسات والبحوث، *يمكن الاطلاع على تفاصيل الانتقال بين الأجيال لـ 52 شركة فقط من مجموع 56 شركة.

المصدر: مقتطفات من تقرير أبحاث عن القطاع أعدته مارمور بعنوان **"الشركات العائلية الخليجية"**. للاطلاع على مزيد من التفاصيل، فضلاً زيارة موقعنا www.e-marmore.com

قرار فتح الأسواق السعودية – ما هي تداعياته؟

إن سوق الأسهم السعودية هي الأكبر في منطقة الخليج العربي، ولكنها غير مشمولة ضمن مؤشر مورغان ستانلي للأسواق المبتدئة أو مؤشر مورغان ستانلي للأسواق الناشئة، وبالتالي فهي حتى الآن مستبعدة من محافظ استثمارات المستثمرين الأجانب. لذلك فقد أدى قرار فتح أسواق الأسهم السعودية أمام المؤسسات الأجنبية للاستثمار المباشر فيها وفقاً لما أعلنته هيئة السوق المالية في تصريح لها صدر في 22 يوليو 2014، إلى تجدد اهتمام المستثمرين العالميين بهذه السوق الهامة جداً.

ووفقاً للمجريات الحالية، يمكن أن تفتح المملكة العربية السعودية سوقها أمام مؤسسات الاستثمار الأجنبية المؤهلة في مطلع العام 2015، مما يمهّد الطريق نحو إمكانية تضمينها في مؤشر مورغان ستانلي للأسواق الناشئة بحلول العام 2017. وتتوقع مصارف الاستثمار تدفقات واردة إلى البورصة السعودية عند تطبيق هذا القرار تقدر بحوالي 20 مليار دولار أمريكي.

وتبلغ القيمة السوقية لمؤشر تداول 484 مليار دولار أمريكي، ما يجعل السوق السعودية أكبر الأسواق الإقليمية، حيث تبدو جميع أسواق المنطقة هزيلة مقارنةً بها. كما أن السوق السعودية تعتبر الأكثر سيولة بين أسواق المنطقة والتي يبلغ متوسط قيمة التداول اليومي فيها مجتمعةً حوالي 2.2 مليار دولار أمريكي.

الأسواق الإقليمية الخليجية

الدولة	القيمة السوقية	متوسط قيمة التداول اليومي
السعودية	484 مليار دولار أمريكي	2171 مليون دولار أمريكي
قطر	185 مليار دولار أمريكي	214 مليون دولار أمريكي
الكويت	96 مليار دولار أمريكي	85 مليون دولار أمريكي
الإمارات - أبوظبي	113 مليار دولار أمريكي	191 مليون دولار أمريكي
الإمارات - دبي	86 مليار دولار أمريكي	407 مليون دولار أمريكي
سلطنة عمان	25 مليار دولار أمريكي	25 مليون دولار أمريكي
البحرين	23 مليار دولار أمريكي	3 مليون دولار أمريكي

المصدر: زاوية، رويترز

ملاحظة: متوسط قيمة التداول هو للعام 2014؛ القيمة السوقية كما في 31 ديسمبر 2014.

إن الاقتصاد السعودي هو الأكبر في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وتعزيزه خطط المملكة الطموحة لإنفاق مليارات الدولارات لتنويع اقتصادها القائم على النفط. ولذلك، من المتوقع أن تتيح سوق الأسهم السعودية فرص نمو عديدة في قطاعات البنية التحتية، والخدمات المصرفية والمالية، وتجارة التجزئة، والاتصالات. كما أن الخصائص السكانية المؤاتية وارتفاع مستويات دخل الفرد والطلب الاستهلاكي الكبير تشكل جميعها عوامل تتيح فرصاً كبيرة للشركات الاستهلاكية التي لا تعتمد على النمو العالمي والتي حققت نمواً كبيراً على مستوى الاقتصاد الوطني كشركة المراعي (المواد الغذائية والمشروبات)، وصافولا (تعليب المواد الغذائية وتجارة التجزئة)، وفواز عبدالعزيز الحكير (تجارة التجزئة).

غير أن الشركات السعودية الكبرى، والتي يملكها مواطنون سعوديون وتعتبر المستفيد الأكبر من الإنفاق الحكومي الناتج عن الثروة النفطية، تخضع لقيود مشددة على الملكية الخارجية. ومن المرجح أن تؤدي الدعوة المباشرة للمستثمرين الأجانب إلى زيادة السيولة في السوق، وتحسين كفاءة السوق، وخفض تكلفة رأس المال، وإتاحة اعتماد الشركات لأفضل معايير الإفصاح وبالتالي تحسين ضوابط حوكمة الشركات المدرجة في السوق.

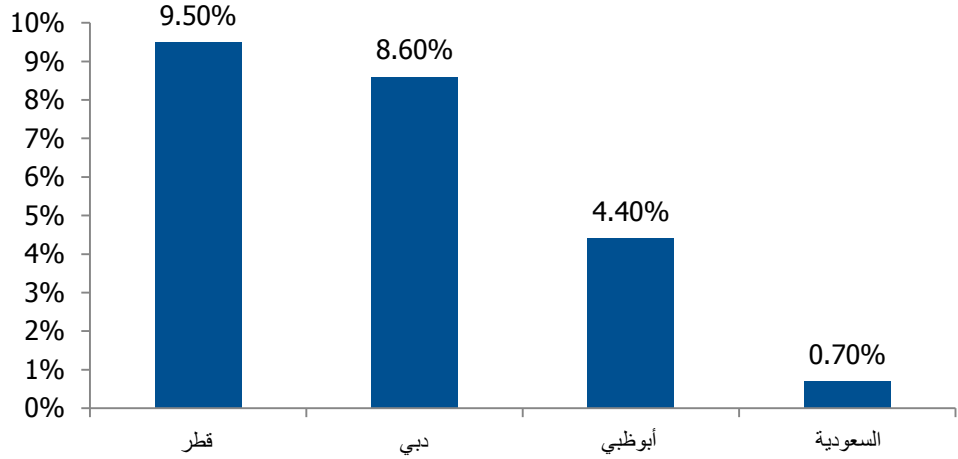
كما أن عوامل النمو الجذابة التي تسود في أي سوق ناشئة؛ وسوق الائتمان المستقرة والقوية التي تركز على فائض قوي ومستويات مديونية منخفضة بأداء يفوق أسواق الدول المتقدمة؛ وربط العملة المحلية بالدولار الأمريكي بما يستبعد التعرض لمخاطرة عملة، وانخفاض درجة الارتباط بالأسواق الأخرى، تتيح جميعها مجالاً كبيراً للتنويع وتعزز فرص تضمين المملكة العربية السعودية في أي محفظة استثمارات في الأسواق الناشئة.

السماح للمستثمرين الأجانب بالمشاركة المباشرة في أسواق الأسهم

وجاء تعيين محمد بن عبدالله آل الشيخ في فبراير 2013 رئيساً لهيئة السوق المالية السعودية، ليشكل نقطة تحول محورية، وهو شخصية مرموقة تلقى علومه المصرفية في الخارج ويتمتع بخبرة عالمية واسعة. ويعتبر من المفكرين التقدميين. وقد مهد تعيينه الطريق أمام توحيد أيام التداول في السوق السعودية مع أيام التداول في نظيراتها الخليجية.

وفي يوليو 2014، أعطت الحكومة السعودية موافقتها على السماح بالمشاركة المباشرة للمؤسسات الأجنبية. وتعمل حالياً هيئة السوق المالية السعودية المشرفة على سوق الأسهم، على وضع اللوائح التنظيمية بالتعاون مع مؤسسة النقد العربي السعودي، المصرف المركزي للمملكة العربية السعودية. وسوف يتم بعد ذلك تعميم المسودة والحصول على ردود فعل الجمهور والمستثمرين والمؤسسات المالية والجهات المعنية الأخرى عليها على مدى فترة 90 يوماً. وبعد ذلك، سوف تقوم هيئة السوق المالية بمراجعة الردود وتقييم مدى جهازية السوق في أواخر العام 2014 من أجل تمكين مؤسسات الاستثمار الأجنبية المؤهلة من الاستثمار في الأسهم المدرجة في سوق تداول.

مستويات الملكية الأجنبية في الأسواق الخليجية الرئيسية



المصدر: دويتشه بنك، بلومبرغ فايننس، أسواق الأسهم الإقليمية

ونصت مسودة اللوائح التي وضعتها هيئة السوق المالية قبل سنة على أن مؤسسات الاستثمار الأجنبية المؤهلة للمشاركة في السوق هي المؤسسات التي تملك أصولاً تحت الإدارة لا تقل كحد أدنى عن 5 مليار دولار أمريكي والتي تمارس أنشطة الأوراق المالية منذ أكثر من 5 سنوات. ومن الواضح أن الهيئة تفضل بذلك الاستثمارات طويلة الأمد وليس المضاربين الذين يستثمرون لفترات قصيرة. ويرى البعض أن المملكة العربية السعودية يمكن أن تعتمد آلية مشابهة للآلية التي اعتمدتها الصين، والتي تسمح برنامجه لمؤسسات الاستثمارات الأجنبية المؤهلة بالاستثمار ضمن حدود موضوعية مسبقاً. وتنتشر شائعات كثيرة في الأسواق بأن الحد الأقصى لاستثمار مؤسسات الاستثمار الأجنبية المؤهلة سوف يكون بنسبة 5% كحد أقصى لكل مؤسسة وبحيث لا يسمح لجميع المؤسسات بامتلاك نسبة تزيد عن 20%. كذلك من المتوقع أيضاً أن تكون العملية بطيئة وأن يتم إصدار بضعة تراخيص فقط في البداية، ثم زيادتها بشكل تدريجي.

الممارسات الحالية

في العام 2008، سمحت هيئة السوق المالية بدخول المستثمرين الأجانب إلى سوق الأسهم السعودية بشكل غير مباشر عبر هيكليات المبادلة. وقد أتاح ذلك للمستثمرين محاكاة أداء الأوراق المستثمر فيها من خلال هذه الاستثمارات المتميزة، ولكن لم يسمح لهم بامتلاك أي حصة في رأس المال. وقد أدى عدم السماح بحق الملكية إلى قيام الكثير من مؤسسات الاستثمار التي تطبق قواعد صارمة على ملكيتها للاستثمارات، باستبعاد المملكة العربية السعودية من محافظ استثماراتها.

وقد جرت زيادة خيارات دخول المستثمرين الأجانب إلى السوق بشكل تدريجي من خلال أوراق المشاركة، وصناديق الاستثمار المدرجة، ووحدات صناديق الاستثمار المشتركة. ويمكن أن يؤدي فتح الأسواق أمام الدخول المباشر إلى تبسيط الإجراءات المعقدة وتحسين المناخ الاستثماري نتيجة توفير عدد أكبر من الفرص الاستثمارية في السوق.

تداعيات دخول مؤسسات الاستثمار الأجنبية المؤهلة

يمكن أن تساعد الإصلاحات الهيكلية بشكل مثالي على زيادة كفاءة الأسواق وخفض تكلفة رأس المال وتسهيل جمع رؤوس الأموال وتحسين المعايير وتعزيز ضوابط حوكمة الشركات على المدى الطويل.

هل يؤدي دخولها إلى تمهيد الطريق لتضمين الأسواق في مؤشرات مورغان ستانلي كابيتال إنترناشونال؟

بناءً على تقييم المعطيات المختلفة ومنها سيولة السوق، وسهولة الدخول إلى السوق، وكفاءة إطار العمل التشغيلي، يمكن أن يتم تصنيف السوق ضمن مؤشر الأسواق المبتدئة أو مؤشر الأسواق الناشئة. ووفقاً لتقرير مورغان ستانلي لقابلية الدخول إلى الأسواق العالمية، تم تصنيف المملكة العربية السعودية كمؤشر دولة منفصلة، وهي ليست جزءاً من مؤشر مورغان ستانلي للأسواق المبتدئة أو مؤشر مورغان ستانلي للأسواق الناشئة.

وباستخدام بيانات السوق الحالية، تشكل المملكة العربية السعودية حوالي 63% فيما لو كانت جزءاً من مؤشر مورغان ستانلي للأسواق المبتدئة، أو 4% فيما لو كانت جزءاً من مؤشر مورغان ستانلي للأسواق الناشئة. كذلك، وعلى افتراض فتح الأسواق أمام المؤسسات الأجنبية للاستثمار المباشر فيها في بداية العام 2015، لن يتسنى إدراجها كجزء من مؤشرات مورغان ستانلي قبل منتصف العام 2017. ويقدر تقرير بنك أوف أميركا ميريل لينش تدفقات الأموال الواردة إلى السوق عند تضمين المملكة في مؤشر مورغان ستانلي للأسواق الناشئة ما بين 13.3 مليار إلى 26.6 مليار دولار أمريكي.

وتشمل التحسينات الواردة في تقرير مورغان ستانلي كابيتال إنترناشونال الإلغاء الجزئي للقيود على استخدام معلومات سوق الأسهم بالزمن الحقيقي، بما يؤدي إلى تحسين إجراءات منع المنافسة. وكذلك تم إدخال تحسينات إيجابية على معطيات استقرار إطار العمل المؤسسي والبنية التحتية للسوق، ومنها عمليات التسجيل والإيداع، مقارنة بما كانت عليه في السنة السابقة.

غير أنه يجب اتخاذ الكثير من الإجراءات فيما يتعلق بتدفق المعلومات، حيث لا تتوفر جميع معلومات ولوائح السوق باللغة الإنجليزية. كذلك يجب تناول عدة مسائل منها وجود أمين حفظ واحد فقط وغياب الهيكليات المتعددة ومنع تنفيذ العمليات خارج السوق.

الوضع الحالي لمؤشر مورغان ستانلي كابيتال إنترناشونال

السعودية	التصنيف كما في يونيو 2014
دولة منفصلة	الافتتاح على الملكية الأجنبية
+	- شروط تأهيل المستثمرين
-/?	- مستوى حدود الملكية الأجنبية
-/?	- مستوى السماح بالملكية الأجنبية
-/?	- الحقوق المتساوية للمستثمرين الأجانب
++	سهولة تدفقات رأس المال الواردة / الصادرة
++	- مستوى القيود على تدفق رؤوس الأموال
	- مستوى تحرير أسواق العملات الأجنبية
	كفاءة إطار العمل التشغيلي
	الدخول إلى السوق
-/?	- تسجيل المستثمرين وفتح الحسابات
-/?	تنظيم السوق
-/?	- أنظمة ولوائح السوق
+	- المناخ التنافسي
-/?	- تدفق المعلومات
-/?	البنية التحتية للسوق
-/?	- التفاضل والتسوية
-/?	- الحفظ الأمين
++	- التسجيل / الإيداع
++	- التداول
-/?	- نقل الملكية
-/?	- إقراض الأسهم
-/?	- البيع على المكشوف
+	استقرار إطار العمل المؤسسي

++ لا توجد مشاكل؛ + لا توجد مشاكل كبيرة، التحسينات ممكنة

-/? التحسينات مطلوبة / تقييم المدى المطلوب

المصدر: مراجعة مورغان ستانلي كابيتال إنترناشونال لقابلية الدخول إلى الأسواق العالمية، يونيو 2014

المصدر: مقتطفات من تقرير أبحاث الأسواق المالية الذي أعدته مارمور بعنوان "قرار فتح الأسواق السعودية".
للاطلاع على مزيد من التفاصيل، فضلاً زيارة موقعنا www.e-marmore.com

الخيارات السياسية لمشاركة المواطنين الكويتيين في سوق العمل بالقطاع الخاص

يعتبر تكويت الوظائف في القطاع الخاص هدفاً سياسياً توافق عليه من حيث المبدأ جميع الجهات الرئيسية المعنية سواء في الحكومة أو الشركات الخاصة أو المواطنين الكويتيين عموماً. وينضم إلى القوى العاملة في الكويت كل سنة حوالي 25,000 شاب وشابة. ومع أن ارتفاع الدخل النفطي قد أتاح إيجاد عشرات الآلاف من الوظائف الجديدة في القطاع العام في السنوات السابقة، من الواضح أن الحكومة لن تتمكن من استيعاب جميع الداخلين الجدد إلى سوق العمل في المدى الطويل. ولذلك لا بد من قيام شركات القطاع الخاص بإيجاد أعداد متزايدة من فرص العمل للمواطنين الكويتيين. غير أن "كيفية" تكويت القطاع الخاص قد شهدت اعتراضات كبيرة في الممارسة العملية، لسببين هما أن بعض الأدوات السياسية المتبعة كانت غير فعالة وباهظة التكلفة، وحيث أن التطبيق الملموس قد أدى إلى رابحين وخاسرين في آن معاً. ولم يتم التوصل حتى الآن إلى إجماع حول كيفية العمل على دمج المواطنين الكويتيين في سوق العمل في القطاع الخاص.

إن الكويت بأمر الحاجة لإيجاد حل، إذ ليس هناك أي جانب من جوانب السياسة على هذا القدر من الأهمية: الصحة المالية للبلاد على المدى الطويل حيث تستمر الحكومة بتوفير معظم فرص العمل على المستوى الوطني وبتكلفة متزايدة باستمرار؛ والتحدي الذي تواجهه البلاد في إقناع المواطنين الكويتيين بالمشاركة في التنمية الاقتصادية وجهود التنويع الاقتصادي؛ ومستقبل العلاقة المتوترة في الغالب بين القطاع الخاص المحلي والمواطنين.

منهجيات السوق والسعر لتقليص فجوة تكلفة العمالة في القطاع الخاص

لا يمكن أن يتحقق التكويت ما لم يتم "تثبيت" الأسعار النسبية لسوق العمل: فطالما بقيت العمالة الوافدة أقل تكلفة من العمالة الكويتية، يفضل أصحاب العمل توظيف الوافدين، وتقوم شركات كثيرة بالتكويت في وظائف سطحية غير منتجة وبطرق وهمية، حيث إن قوى السوق تسيطر دائماً في النهاية بطريقة أو بأخرى، سواء رسمياً أو بشكل غير رسمي. ولكن كيف يمكن أن يتم سد فجوة التكلفة بين العمالة المحلية والعمالة الأجنبية أو تضيقها على الأقل؟ هناك خياران أساسيان هما: جعل العمالة الأجنبية أكثر تكلفة، أو جعل العمالة المحلية أقل تكلفة.

الزيادة التدريجية لتكلفة جميع أو بعض فئات العمالة الوافدة

إن زيادة الأجور في بعض دول المنشأ قد أسهمت إلى حد ما بارتفاع رواتب العمالة الوافدة في الكويت – غير أن تأثيرها كان أقل مما هو مطلوب لتحقيق أثر ملحوظ على فجوة تكلفة العمالة سوى في شرائح قليلة من سوق العمل. وأصبح الحد الأدنى للأجور في الكويت اليوم 60 دينار كويتي للعمالة الوافدة، ويبدو أن أصحاب العمل يلتزمون بذلك. وبينما يتم الترحيب بهذه السياسة من منظور حقوق الإنسان، غير أنها لا تحقق التأثير المطلوب لسد فجوة تكلفة العمالة للمواطنين الكويتيين في شرائح هامة من سوق العمل.

وهناك أسباب أخرى لاعتماد مستوى أجور متدنية وموحدة للعمالة الأجنبية تكون أكثر منطقية. أولاً، يؤدي استيفاء رسم مقطوع إلى جعل العمالة الأجنبية قليلة المهارة أعلى تكلفة نسبياً مقارنة بالعمالة ذات النوعية العالية: وحيث تكون أجور العمالة المؤهلة أعلى بكثير، يشكل ذلك الرسم المقطوع نسبة أصغر بكثير من تكلفة الموظف الإجمالية. ويؤدي هذا إلى التحفيز على استقدام العمالة الأجنبية الأكثر إنتاجية والتحول العام للاقتصاد الكويتي باتجاه الإنتاج الأكثر اعتماداً على التكنولوجيا والمهارات. كما أنه يمكن أن يسمح بخفض العدد الإجمالي للعمال الأجانب في البلاد مع الاستمرار في المحافظة على مستويات الإنتاج الحالية، وأن يؤدي إلى إيجاد وظائف ذات نوعية أعلى يمكن تكويتها بسهولة أكبر بكثير في المدى المتوسط إلى الطويل.

من المنافع الأخرى والفورية لنظام استيفاء الرسوم الحصول على موارد مالية يمكن استخدامها لتنفيذ سياسات سوق العمل الأخرى – على سبيل المثال، وكما هو موضح أدناه، يمكن زيادة حجم نظام إعانات الأجور المعتمد حالياً والذي يستفيد منه أصحاب العمل أيضاً. ويكون استيفاء الرسم المقطوع على العمالة الأجنبية سهل التطبيق ومن الصعب التلاعب به؛ ومع أنه يفرض تكلفة إضافية على الشركات، غير أنه يعتبر نظاماً أكثر وضوحاً وعدالة مقارنة بحصص التكويت والتي يمكن التلاعب بها وتؤدي إلى تأثيرات متفاوتة على الشركات المختلفة.

التوجيه الأفضل للإعانات والدعم

لا يمكن إغلاق فجوة تكلفة العمالة في المدى القصير من خلال الرسوم المفروضة على العمالة الوافدة. ومن الأدوات الواعدة والمفضلة لتضييق الفجوة تقديم الإعانات على أجور العمالة الوطنية. ومن المرجح أن نظام إعانة العمالة الوطنية الحالي قد أنتج تأثيراً ملحوظاً على مستويات التكوين. وتعتبر الكويت دولة غنية، غير أن مستويات الرواتب والأجور فيها منخفضة جداً، ونتيجة لذلك لا يستطيع المواطنون الكويتيون الحصول على أجور جيدة في القطاع الخاص. وهناك مبررات سياسة وأخلاقية قوية، حسيماً يراه البعض، لتوزيع بعض الربح النفطي الحكومي على المواطنين. ويتم ذلك من خلال الإعانات والدعم التي تساعد على جعل عملية دمج المواطنين بشكل منتج في سوق العمل في القطاع الخاص تبدو خياراً أكثر حكمة لاستغلال ذلك الربح مقارنة بتمويل الوظائف الحكومية الفائضة عن الحاجة والأعلى تكلفة بكثير.

إدخال مزيد من الإصلاحات على نظام كفالة العمالة الوافدة

يبدو أن الجمع بين الرسم المقطوع على العمالة الوافدة والإعانة المقطوعة للعمالة الكويتية هو الخيار الأفضل لتضييق فجوة تكلفة العمالة في السوق الكويتية. وتتيح أدوات السياسة القائمة على السعر تلك حوافز طبيعية لأصحاب العمل لتوظيف المواطنين الكويتيين بدلاً من اللجوء إلى إجبارهم على ذلك بمقتضى مرسوم، حيث إن ذلك قد أدى فائض في العمالة غير المنتجة وإلى تلاعب باهظ التكلفة.

ويمكن للرسوم والإعانات بحد ذاتها تضييق أو إغلاق فجوة الأجور. غير أن هناك طرقاً أخرى تختلف فيها تكاليف توظيف المواطنين والعمالة الوافدة، من أهمها قدرة المواطنين على التنقل بين الوظائف بسهولة أكبر، ما يجعل توظيفهم وتدريبهم ينطوي على مخاطرة أعلى وبالتالي تكلفة أكبر. ومن حيث المبدأ، يمكن التعويض عن هذه الفجوة في التكلفة غير الناشئة عن الأجور من خلال تقديم إعانات ودعوم أكبر ينتج عنها فجوة أجور سلبية. ومن الناحية العملية، يمكن أن يكون من الصعب تحديد القدر المناسب للإعانات. كما أن الإعانات الأكبر من المطلوب يمكن أن تؤدي إلى خفض النسبة المتغيرة من دخول المواطنين الكويتيين – الرواتب الإجمالية التي يدفعها أصحاب العمل – إلى حصة صغيرة من الدخل الإجمالي بما يحفز على العمل لساعات أطول والتقليل من فرص التقدم المهني.

وينبغي على الكويت بدلاً من ذلك أن تعمل على تسهيل نظام الكفالة والذي سبق وأن خضع لإصلاحات جزئية في السنوات الأخيرة. وعلى الرغم من أن قانون العمل الجديد قد أدى إلى المساواة إلى حد ما بين المواطنين والمقيمين، لا يزال أصحاب العمل يتمتعون بحق الاعتراض بحكم القانون أو الواقع لمنع انتقال العامل الأجنبي للعمل لدى صاحب عمل آخر في بعض الظروف، وأهم الإجراءات التي يمكن اتخاذها نظام المنع لمدة ثلاث سنوات. ومن أجل تمكين المواطنين الكويتيين من المنافسة على قدم المساواة في سوق العمال في القطاع الخاص، يجب إعطاء العمالة الوافدة نفس الحق في الانتقال الوظيفي بين أصحاب العمل. ويمكن أن يكون أحد المخاوف السائدة هو أن الشركات قد تتعرض لتكاليف كبيرة في استقدام العمالة الوافدة ثم تخسرها نتيجة انتقالها للعمل لدى منافسيها. ولكن يمكن معالجة ذلك من خلال آلية تفرض على الموظف أو على صاحب العمل الجديد تعويض الكفيل الأصلي وفقاً لمعيار محدد عن التكاليف التي تكبدها شرط أن يتم نقل الكفالة قبل موعد نهائي محدد. ومن المرجح أن تؤدي الزيادة العامة في إنتاجية العمالة الأجنبية إلى التعويض عن أي خسائر على المستوى الفردي.

الإصلاحات الأفضل لنظام توزيع فرص العمل في الكويت

يتم تضمين مقترحات السياسة المذكورة أعلاه ضمن سياسات سوق العمل والاستقدام. غير أننا قد رأينا أن هناك عوامل هامة تخرج عن سيطرة سلطات الرقابة على سوق العمل وتؤثر بشكل كبير على أوضاع التكوين، وأهمها سياسات الاستقدام الحالية المعمول بها في القطاع العام. وطالما لم تتغير هذه الأوضاع، سوف تستمر الصعوبات أمام التكوين بما يؤثر سلباً على فعالية الأدوات السياسية المذكورة أعلاه.

غير أن هذا لا يعني أن السياسات المذكورة أعلاه ليست جديرة بالتنفيذ والمراقبة في الظروف الحالية – بل هي على الأرجح جديرة بذلك – ولكن إلى مدى الوصول إلى حل مستدام للتكوين على المدى المتوسط إلى الطويل مع الأخذ في الاعتبار جوانب التوزيع الأكبر. ولا بد للتعامل مع هذه المسائل من مشاركة جهات ومؤسسات بما يتجاوز سلطات الرقابة على سوق العمل والمواطنين العاملين في القطاع الخاص. كما أنه يحتاج إلى إعادة التفكير بشكل مبتكر بعملية التوزيع ككل التي تقوم عليها العلاقات بين الدولة والمجتمع في الكويت.

إصلاح سياسات الاستقدام والاحتفاظ بالموظفين في القطاع الخاص

تعتبر سياسات العمل في القطاع العام العامل الأهم الذي يؤدي إلى ارتفاع تكاليف أجور العمالة الكويتية في القطاع الخاص وتحد من وفرة المواطنين الكويتيين المؤهلين للعمل في شركات القطاع الخاص. ومن المرجح أن تؤدي موجة التوظيف وزيادات الأجور في الفترة الأخيرة إلى تأثيرات سلبية على التكوين.

وهناك مقترحات شاملة ومدرسة حول إصلاح الخدمة المدنية في الكويت، أبرزها تقرير البنك الدولي الصادر في العام 2008 بناءً على طلب الحكومة الكويتية. غير أن التعامل مع شيء أساسي كالتوظيف في القطاع العام يحتاج إلى تداول على المستوى الحكومي يتجاوز الاعتبارات التكنوقراطية خلف أبواب مغلقة.

فالعامل الأول المطلوب، والذي يحتاج إلى الإشراف القيادي للحكومة، هو التحديد الواضح لمشكلة فائض الموظفين وانخفاض الإنتاجية في القطاع العام، وكيف أن ذلك يؤثر سلباً على الفرص المتاحة للمواطنين الكويتيين لتنمية ذاتهم من خلال الحصول على المهارات والعمل المنتج. ويجب أن يصبح التوظيف في القطاع العام أكثر انتقائية وتنافسية ويعتمد على الاحتياجات الفعلية للإدارة الحكومية الكويتية.

وفي المقابل، يتم تقديم إعانات أعلى على الرواتب والأجور في القطاع الخاص بما يتناسب مع مستويات الأجور في القطاع العام. وقد تم التطرق إلى هذا الخيار آنفاً. غير أن هناك عدداً من الأسباب التي تجعل هذا غير كافٍ منها فرص التلاعب بالإعانات وحقيقة أن بعض المواطنين يمكن أن لا يكونوا على استعداد لقبول ظروف العمل في القطاع الخاص، ويفضلون العمل في وظائف خدمة مدنية برواتب أقل للحصول على دخل مضمون.

دخل المواطنين

هناك فكرة أخرى أكبر وأبسط يمكن أن تقنع المواطنين الكويتيين بالتخلي عن بعض حقوقهم الضمنية في الحصول على وظائف مضمونة في القطاع العام وهي تقديم دخل أساسي غير مشروط لجميع المواطنين الراشدين – "دخل المواطنين".

ويمكن أن يحل دخل المواطنين محل إعانات الأجور الحالية والأدوات الكثيرة الأخرى لتوزيع الدخل والإعانات، وأهمها التعريفات المنخفضة الحالية للطاقة التي تمثل تكلفة مالية هائلة على الحكومة الكويتية.

ويعطي دخل المواطنين ضماناً قوياً بعدم تعرض أي مواطن كويتي للوجع وتأمين شروط المعيشة الأساسية للجميع. ويكون دخل المواطنين مشروطاً فقط بحمل الجنسية الكويتية وبعد أدنى للعمر – 20 سنة على سبيل المثال – وبالتالي يكون من الصعب جداً التلاعب به. ويمكن أن تتم إدارته بشكل عادل وشفاف وسهل. ويمكن أن يؤدي ذلك إلى إزالة الكثير من المشاكل السياسية ويمنع التلاعب بسياسات التوزيع الحالية.

المصدر: مقتطفات من تقرير بحث سياسة أعدته مارمور بعنوان "مشاركة الكويتيين في سوق العمل في القطاع الخاص". للاطلاع على مزيد من التفاصيل، فضلاً زيارة موقعنا www.e-marmore.com

تحديث للقوانين التنظيمية في دول التعاون - الربع الرابع 2014

قائمة الإصلاحات- الربع الأخير 2014

المصدر: أبحاث مارمور

القطاع	الكويت	السعودية	الإمارات	قطر	عُمان	البحرين
الخدمات المالية	✓	✓	✓			
التعليم					✓	
الحوكمة	✓	✓		✓		
الاستثمار الأجنبي						
البنية التحتية/النقل						✓
الضرائب					✓	
التأمين			✓		✓	
الخدمات			✓			
التجارة			✓			
الرعاية الصحية		✓				
القوى العاملة	✓					
الشركات الخاصة	✓			✓		

في الربع الأخير من العام 2014 انتقل التركيز أكثر إلى الإصلاحات والأنشطة المتعلقة بالحوكمة. هذا التحول المحتمل قد يكون ناجماً عن الهبوط الدرامي لأسعار النفط. وعلى صعيدها، اتخذت الكويت أولى خطواتها التمهيديّة نحو ترشيد نظام الدعم لديها بالإعلان عن تخفيضات محتملة في الدعم على مادتي الديزل والكبروسين. وتشرع البلاد الآن بعملية إعادة توازن تركيبها السكانية، نظراً لعدد الوافدين الذي يفوق المواطنين بدرجة كبيرة. ولذا تتسارع الجهود لوضع سقف لمدّة فترات إقامة الوافدين.

وعلى العكس من ذلك، تبحث المملكة العربية السعودية في زيادة فترات إقامة الوافدين. وقد يكون مرد هذا إلى الدروس المستفادة من تطبيق برنامج "نطاقات". وفي هذه الأثناء، قامت إمارة أبو ظبي بدولة الإمارات العربية المتحدة بخطوة إصلاحية جريئة تتمثل في رفع رسوم الماء والكهرباء بدءاً من كانون الثاني 2015. وفي المجمل تشهد دولة الامارت العربية المتحدة تطورات مهمة في الصيرفة وفي مجال التبادل الخارجي أيضاً رغم أن الدولة تعد نفسها للمرحلة التالية من برنامجها لتنويع الاقتصاد.

ومن جهة أخرى، تركّز قطر على خلق ميدان تنافس متساوي للقطاع الخاص مقابل شركات القطاع العام لكي تشجع التنويع الاقتصادي. وتتخذ البلاد أيضاً خطوات قوية باتجاه تشجيع شفافية أكبر فيما يتعلق بتوفر البيانات الحكومية للجمهور. أما سلطنة عمان فهي في طور دمج شركات التأمين لديها بشكل أفضل مع هيكل أسواق رأس المال، بينما تسعى البحرين إلى إحكام الرقابة على منتجات التمويل الإسلامي من خلال تشكيل مجلس شريعة مركزي للبنوك الإسلامية.

الكويت

الحكومة

اتجاه الكويت نحو رفع الدعم عن الديزل والكيروسين في خطوة رئيسية نحو الإصلاح (المصدر: [طومسون رويترز](#))

في أكتوبر 2014، ذكر أن مجلس الوزراء الكويتي وافق على تقرير من أجل المضي قدماً في مناقشة تخفيض الدعم عن الديزل والكيروسين. وقدمت التقرير لجنة في وزارة الكهرباء والماء. وجاء في التقرير توصيات بزيادة أسعار الديزل والكيروسين من 55 فلساً إلى 170 فلساً للتر الواحد (حوالي 59 سنتاً أميركياً).

العمالة

تحديد مدة إقامة الوافد بخمس سنوات خطوة اقتربت (المصدر: [غلف نيوز](#))

ذكرت تقارير في نوفمبر 2014 أن مشروع قانون رفعته اللجنة القانونية والتشريعية بمجلس الأمة، تدعو فيه إلى تحديد مدة إقامة الوافد في الكويت بخمس سنوات. ينظر لهذا المشروع على نطاق واسع على أنه خطوة نحو موازنة معدل التركيبة السكانية الحالية بالنسبة للمواطنين والوافدين.

الكويت تقيد على الوافدين رخصة القيادة (المصدر: [إيمارتس 7/24](#))

صدرت تقارير في نوفمبر 2014 أشارت إلى أن الوافدين الذين تقل رواتبهم عن 600 دينار، لن يحصلوا على رخصة قيادة في الكويت. بينما كان السقف السابق 400 دينار. ومع ذلك، يستثنى الوافدون العاملون بمهن معينة كالصحافة من القوانين الجديدة.

يمكن للوافدين العمل بوظائف دوام جزئي في 2015 (المصدر: [كويت تايمز](#))

أشارت تقارير صدرت في ديسمبر 2014 إلى أنه سيكون متاحاً أمام الوافدين أو الأجانب العاملين في القطاع الخاص العمل في وظائف دوام جزئي بشركات أخرى. من المتوقع أن يدخل القرار حيز التنفيذ في 2015. هذه الخطوة من المتوقع أن تضيق إلى سوق العمل الكويتي دون أي زيادة إضافية في عدد الأجانب الذين يعيشون في البلاد.

الشركات الخاصة

الكويت بصدد الانتهاء من قانون الإعسار الأول في دول التعاون (المصدر: [أربيان بيزنس](#))

ذكرت تقارير في ديسمبر 2014 أن الكويت بصدد وضع اللامسات الأخيرة على ما قد يكون التشريع الأول في دول مجلس التعاون الخليجي المتعلق بالإعسار. هذا التشريع مصاغ لمساعدة الشركات المتعثرة على التعافي من الصعوبات المالية بدلاً من إغلاقها بشكل دائم، الأمر الذي يترك بدوره الدائنين أصحاب الصلة في وضع حرج.

المملكة العربية السعودية

الحكومة

السعودية نحو إصدار تصاريح إقامة للوافدين مدتها 5 سنوات (المصدر: [غلف نيوز](#))

أشارت تقارير صادرة عن وسائل الإعلام في المملكة خلال نوفمبر 2014 إلى أن العمالة الوافدة في المملكة قد ترتبط مدة صلاحية إقامتها في البلاد بخمس سنوات. وهو ما يتعارض مع فترة الصلاحية الحالية البالغة عاما واحدا.

الخدمات المالية

السعودية بصدد طرح قوانين وكالة التصنيف الائتماني في سبتمبر 2015 (المصدر: [غلف نيوز](#))

من المتوقع أن تصدر هيئة السوق المالية السعودية قوانين تتعلق بوكالات التصنيف في سبتمبر 2015، كجزء من إصلاحات تهدف إلى الارتقاء بمستوى القطاع المالي. وستحدد هذه القوانين الخطوط العريضة لسلوك وأنشطة وكالات التصنيف الائتماني والإجراءات الرقابية عليها. ومن المتوقع أن تساعد هذه الخطوة في تطوير سوق المال السعودية.

الرعاية الصحية

السعودية تحرير قوانين الاستثمار في قطاع الرعاية الصحية (المصدر: [غلف بيزنس](#))

أشارت تقارير صادرة في ديسمبر 2014 إلى أن المملكة طرحت قوانين جديدة بهدف تحرير قطاع الرعاية الصحية. ومن ضمن هذه القواعد الجديدة، ستسمح المملكة للأجانب والمواطنين المؤهلين وغير المختصين بالرعاية الصحية بإدارة المنشآت الطبية. كما ستتيح القوانين الجديدة للمختصين ذوي الخبرة في هذا القطاع بالتحرك بحرية بين المؤسسات الطبية في البلاد.

الإمارات العربية المتحدة

الخدمات المالية

قانون جديد سيتيح للبنك المركزي الإماراتي تغريم البنوك (المصدر: [أربيان بيزنس](#))

قد يفرض البنك المركزي الإماراتي غرامات على البنوك ضمن القوانين المصرفية الجديدة في مسعى منه نحو إصلاح قطاع الخدمات المالية في البلاد. وكشفت تقارير إعلامية أن عملية التطوير جرت في نوفمبر 2014، لكن لا تتوافر أي تفاصيل حتى الآن عن شكل الغرامات وحجمها. ومن المستبعد البدء بالعمل بالقانون الجديد على الأقل في بداية 2015.

التجارة

الإمارات قد تنشئ هيئة لمراقبة ربط العملة الأجنبية، دون أي تغيير مرجح في السياسة (المصدر: [طومسون رويترز](#))

ظهرت تقارير في نوفمبر 2014 تشير إلى أن البنك المركزي الإماراتي قد يراجع ربط عملة البلاد بالدولار. وبحسب ما ذكر أن جهة استشارية تابعة للحكومة الإماراتية هي من بادر بالاقتراح. ومع ذلك، أوضح بعض المشرعين ذوي الصلة بأن تغيير سياسة ربط الدرهم بالدولار مستبعدة في المدى المنظور.

التأمين

نظام تشريعي جديد للوسطاء في قطاع التأمين بالإمارات (المصدر: غلوب بيزنس بابليشينغ)

أفادت تقارير ظهرت في سبتمبر 2014 أن الوسطاء العاملين في قطاع التأمين في الإمارات سيخضعون إلى نظام قانوني جديد ينص على رفع الحد الأدنى من رأس المال، والضمانات المالية، وتأمين التعويض المهني. إضافة إلى ذلك، من أجل الحصول على ترخيص، يتعين على الوسيط الآن توظيف " كادر فني" من أصحاب الخبرات والمؤهلات المتخصصة.

الخدمات

فرض رسوم خدمات جديدة على المقيمين في أبوظبي (المصدر: ذي ناشيونال)

في نوفمبر 2014، صدر تصريح بأن على المقيمين في إمارة أبوظبي التقيد بالرسوم الجديدة على الكهرباء والماء بدءاً من يناير 2015. هذا الإعلان صدر عن مكتب التنظيم والرقابة بالتعاون مع شركة أبوظبي للتوزيع وشركة العين للتوزيع، ويقوم على تسعير تبايني، سواء من حيث المقيمين (مواطنين ووافدين)، ومستويات الاستخدام.

قطر

الشركات الخاصة

الأمير يعلن عن سلسلة من الخطوات المتعلقة بالقطاع الخاص (المصدر: ذي بينيسولا قطر)

أشارت تقارير صدرت في نوفمبر 2014 إلى أن أمير قطر، الشيخ تميم بن حمد آل ثاني، أعلن أن الحكومة القطرية اتخذت العديد من الخطوات تهدف إلى دعم القطاع الخاص وجعله لاعباً رئيسياً في الأنشطة الاقتصادية للدولة. على سبيل المثال، صدر تعميم يقيد الشركات الحكومية من تأسيس شركات أو المشاركة دون تصريح مسبق من مكتب رئيس الوزراء، في الأنشطة الاقتصادية التي تنشط فيها الشركات الخاصة.

الحكومة

إطلاق سياسة البيانات المفتوحة لتشجيع الشفافية في الحكومة (المصدر: ذي بينيسولا قطر)

أصدرت وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات القطرية في ديسمبر 2014 " سياسة البيانات المفتوحة" الخاصة بها. وتهدف الحكومة من هذه السياسة إلى تشجيع توافر الإحصاءات الحكومية على منصة متوافرة للجمهور، بحيث تتيح للمستخدمين الاطلاع بالكامل على البيانات وإمكانية استخدامها. وسيتم إصدار البيانات وفقاً للشروط القانونية بهدف حماية قضايا تتعلق بالخصوصية والأمن والسرية وما إلى ذلك.

مجلس الشورى يوافق على قانون النظام المالي (المصدر: حكومة قطر)

وافق مجلس الشورى القطري في ديسمبر 2014 على مشروع إصدار قانون النظام المالي في الدولة. ويشتمل القانون على 45 مادة، و7 فصول تحتوي على تشريعات تتعلق بالسياسة المالية للدولة، ومصادر إيرادات ومصروفات الحكومة. هذا وسيخضع القانون إلى رقابة وزارة المالية.

عُمان

التعليم

مركز الدولة يوافق على مراكز التعليم في سلطنة عُمان (المصدر: [تايمز أوف عمان](#))

وافق مجلس الدولة العُماني على مقترح أقالته لجنة التعليم، على إنشاء مركز وطني للموارد التعليمية المفتوحة "التعليم الإلكتروني". كما وافق المجلس على مقترح لجنة التعليم بخصوص دراسة الوضع العام المتعلق بتعليم الأفراد ذوي الإعاقة، ودمجهم بشكل أفضل في القوى العاملة.

التأمين

تشريعات جديدة لتعزيز قطاع التأمين العُماني (المصدر: [غلف نيوز](#))

أصدرت هيئة السوق المالية العُمانية تشريعات جديدة تتطلب من شركات التأمين الإدراج في سوق مسقط للأوراق المالية. أيضاً، سيتعين على شركات التأمين الحفاظ على رأسمال لا يقل عن 10 ملايين ريال عماني أو ما يعادل تقريباً 26 مليون دولار. وتأتي هذه الخطوة بالتوافق مع أهداف فرصة دخول الشركات سوق المال، وتعزيز الشفافية، والاستقرار بشكل عام في سوق التأمين بالبلاد.

الضريبة

عُمان تدرس فرض ضريبة على حوالات الوافدين (المصدر: [بيزنس ستاندرد ليمتد](#))

ذكرت تقارير صادرة في نوفمبر 2014 أن مجلس الشورى العُماني وافق على مقترح يفرض ضريبة بنسبة 2% على مليارات الريالات التي يحولها الوافدون إلى بلدانهم سنوياً. تأتي هذه الخطوة بهدف المساعدة في التغلب على عجز الميزانية نتيجة الانخفاض الحاد الذي تعرضت له أسعار النفط مؤخراً.

البحرين

خدمات مالية

البحرين تطور مجلس شريعة مركزي للبنوك الإسلامية (المصدر: [طومسون رويترز](#))

تم الإعلان في ديسمبر 2014 عن أن البنك المركزي البحريني بصدد تأسيس مجلس شريعة مركزي بهدف مراقبة منتجات التمويل الإسلامي في البلاد. وتأتي هذه الخطوة بالتوافق مع الاتجاه العالمي للنموذج المركزي المتعلق بضمان ابتعاد المنتجات الموافقة للشريعة عن التنظيم الذاتي من البنوك الإسلامية وحدها.

البنية التحتية والنقل

البحرين تطبق قانون مرور جديد في فبراير (المصدر: [أربيان بيزنس](#))

ذكرت تقارير في ديسمبر 2014 أن البحرين ستطبق قانون المرور الجديد المعزز في بداية فبراير 2015. وسيشهد القانون الجديد عقوبات تعادل 4 أضعاف على بعض انتهاكات المركبات. ومع ذلك، تم استبعاد حظر الوافدين من القيادة الذي أثار جدلاً كبيراً من القوانين المطروحة الجديدة.

لمحة عن بعض البيانات الاقتصادية في دول المنطقة

معدلات الفائدة (3 أشهر) %	معدل التضخم (%)	الفوائض المالية كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي	الحساب الجاري كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي	نمو الناتج المحلي الإجمالي (%)	
الربع الرابع 2014 *	2015 ^f	2015 ^f	2015 ^f	2015 ^f	
0.3	2.3	-5.7	6.3	2.9	البحرين
5.5	13.5	-11.1	-3.9	3.5	مصر
0.3	2.6	-3.2	-6.9	4.0	الأردن
0.7	3.5	26.3	38.5	1.8	الكويت
2.4	2.0	-5.3	-5.8	4.7	المغرب
0.3	2.7	0.2	5.5	3.4	عُمان
0.4	3.4	9.0	23.1	7.7	قطر
0.2	3.1	1.6	12.4	4.4	السعودية
0.4	2.5	10.3	11.7	4.4	الإمارات العربية المتحدة

المصدر: صندوق النقد الدولي، رويترز

*متوسط الأشهر الثلاثة الأخيرة